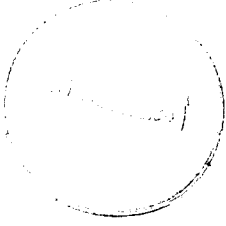


18 DEC 2000



مكتبة البنيين
قسم الدراسات



مجلة كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية

العدد الثامن عشر ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

الموازنة والترجيح
بين زوارة الجامع الصّحيح

د. محمد بن زين العابدين رستم
أستاذ مساعد شعبة الدراسات الإسلامية
كلية الآداب - المغرب

الموازنة والترجيح بين رِوَاةِ الجامعِ الصَّحيحِ

توطئة :

لما ألف الإمام البخاري (ت ٢٥٦هـ) كتابه «الجامع الصحيح» ؛ جلس لإسماعه ؛ وكان يجتمع لديه في المجلس الواحد العددُ الكثير ؛ والجَمُّ الغفير مَن لهُ عنايةٌ في السَّماعِ ؛ واهتمامٌ بالرواية .

واشتهر من هذا الجمع الغفير الذي سمع صحيح البخاري على مؤلفه ؛ طائفةٌ من الرواة الذين فاقوا غيرهم في الإكثار من سَماعِ الكتاب ؛ حتى حَصَلُوهُ ضَبْطاً ورواية ؛ ونَقَلُوهُ إلى مَنْ بعدهم من حَمَلَةِ الحديث والآثار ؛ ونَقَلَهُ الرواية والأخبار ؛ فكان أن علا نَجْمُ الكتاب في الآفاق ؛ وطار ذكرُهُ في الأمصار .

وَرَبِّمَا وقع بين هؤلاء الرِّوَاةِ اختلافٌ في أداء ما تحمَّلُوهُ عن الإمام البخاري ، لتفاوت أوقات الأخذ ؛ وتباين أحوال الرواية ؛ مع أن كل واحدٍ منهم روى ما سَمِعَهُ وفق ما أدَّاهُ اجتهادُهُ ، وبلغه وسعه وجِدُّه .

وتعنى هذه الدراسة ، بالبحث في أسباب اختلاف هؤلاء الرِّوَاةِ ؛ والوقوف على حقيقة هذا الاختلاف الماثور عنهم ؛ كما أنها تبحث في منهج أهل العلم في توجيه هذا الاختلاف ؛ وبيان مسالك الموازنة والترجيح بينهم في ذلك .

ولقد سلكتُ في هذه الدراسة منهجاً نَجَلَّتْ معالمه في أربعة مباحث وخاتمة :

- المبحث الأول : التعريف برواة الجامع الصحيح للإمام البخاري وفيه :

المطلب الأول: الطبقة الأولى من الرواة.

المطلب الثاني: الطبقة الثانية من الرواة.

المبحث الثاني: عناية العلماء بروايات الجامع الصحيح؛ وبيان مصادر وُرودها؛ وفيه:

المطلب الأول: مظاهر عناية العلماء بروايات الجامع الصحيح.

المطلب الثاني: مصادر وُرود روايات الجامع الصحيح.

المبحث الثالث: أسباب اختلاف الروايات، وأنواع الخلاف الحاصل بينها؛ وفيه:

المطلب الأول: أسباب اختلاف روايات الجامع الصحيح.

المطلب الثاني: أنواع الاختلاف بين روايات الجامع الصحيح.

المطلب الثالث: توجيه اختلاف روايات الجامع الصحيح.

المبحث الرابع: فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح؛ وطرق الترجيح بينها؛ وفيه:

المطلب الأول: فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح.

المطلب الثاني: طرق الترجيح بين روايات الجامع الصحيح.

خاتمة الدراسة ونتائجها.



المبحث الأول

التعريف برواة الجامع الصحيح للإمام البخاري

عقدَ الإمامُ البخاري مجالسَ للإملاء في عدة مواضع؛ على جاري عادة أهل العلم في إسماع كتبهم حتى تشتهر عنهم، وتقع بأيدي الناس. وكانت مجالسُ البخاري في إقراء كتابه حافلةً بالرواة، الذين صرفوا همَّ لتجويد الرواية، وتقييد السَّماع؛ وضبط الألفاظ.

يقول الفريبري: «سمع الصحيح من البخاري معي نحو من سبعين ألفاً»^(١). واشتهر من بين هذا الجمع الغفير؛ عددٌ من الرواة الأوائل؛ الذين سمع الناسُ منهم الصحيح؛ وأخذوه عنهم.

المطلب الأول

الطبقة الأولى من الرواة

وأعيان هذه الطبقة من أخذ عن البخاري؛ وسمع عليه؛ وإن كان في سماعه فوتٌ يسيرٌ؛ أو كثير، ومن هؤلاء^(٢):

١ - إبراهيم بن معقل النسفي:

وهو أبو إسحاق إبراهيم بن معقل بن الحجاج بن خدّاش النسفي قاضي نِسف^(٣)؛ سمع من أعيان أهل الحديث في خراسان والعراق والشام

(١) انظر: البداية والنهاية (ج ١١/ ص ٢٨) تحقيق جماعة من الأساتذة؛ دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ

(٢) رُتبتُ هؤلاء الرواة الأوائل بحسب تقدم وفاتهم.

(٣) نِسف: بفتح النون والسين، قال الإمام أبو سعد السمعاني: «وهي من بلاد ما وراء»

ومصر^(١)؛ وكان من شيوخه: قتيبة بن سعيد، وهشام بن عمار؛ وخرملة بن يحيى المصري وطبقتهم^(٢)؛ وحدث بصحيح البخاري عنه؛ لكنه فائه منه قطعة من آخره رواها بالإجازة^(٣)؛ وقد روى عنه أبو الفضل صالح بن محمد بن شاذان الأصبهاني؛ أن البخاري أجاز له آخر الديوان، من أول كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب^(٤).

ولقد قيل إن رواية إبراهيم بن معقل أنقص الروايات، فإنها تنقص عن رواية الفريزي ثلاثمائة حديث^(٥)؛

قال الحافظ بن حجر (ت ٨٥٢هـ): «هذا غير مُسَلَّم؛ فإنهم إنما قالوا ذلك تقليداً للحموي؛ فإنه كتب البخاري، ورواه عن الفريزي؛ وعَدَّ كُلُّ باب عنه، ثم جمع الجملة؛ وقلده كُلُّ مَنْ جاء بعده نظراً منهم إلى أنه راوي الكتاب؛ وله به العناية؛ وليس كذلك إلا أن حماد بن شاعر فائه من آخر البخاري قوت لم يروه، فبلغ ما نتي حديث، فقالوا: روايته ناقصة عن رواية الفريزي، وفات ابن معقل أكثر من حماد؛ فعدوه كما فعلوا في رواية حماد»^(٦).

النهر، يقال لها: نخشب. وانظر: الأنساب (ج ٥/ص ٤٨٦).

- (١) انظر: الأنساب (ج ٥/ص ٤٨٧)
- (٢) انظر: الأنساب (ج ٥/ص ٤٨٧) وتذكرة الحفاظ (ج ٢/ص ٦٨٦). دار التراث العربي.
- (٣) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٥). دار الفكر بلا تاريخ. وهي الطبعة التي أشرف عليها عبدالعزيز بن عبدالله بن باز.
- (٤) انظر: فهرست ابن خير الأندلسي (ج ١/ص ١٢٠) تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري القاهرة- ودار الكتاب اللبناني بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
- (٥) انظر: الحطة في ذكر الصحاح الستة، ص ٣١٠ تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الجيل بيروت ودار عمار عمان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
- (٦) انظر: المصدر السابق.

روى عن ابن معقل جماعة كثيرة من أهل بلده^(١)، وأثنى عليه طوائف من أهل العلم منهم أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري الحافظ (ت ٤٣٢هـ) فقال: «وكان فقيهاً حافظاً بصيراً باختلاف العلماء، عفيفاً صينياً»^(٢)

وقال الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في وصفه: «الحافظ العلامة... قاضي NSF وعالمها؛ ومصنف المسند الكبير والتفسير وغير ذلك»^(٣).

توفي ابن معقل سنة ٢٩٥هـ^(٤)، وأرخ السمعاني وفاته سنة ٢٩٤هـ^(٥)

٢ - حماد بن شاکر :

هو حماد بن شاکر بن سوية أبو محمد النسفي، روى عن عيسى بن أحمد العسقلاني؛ والبخاري، والترمذي وغيرهم^(٦)، وحدث عنه غير واحد من الأعلام. قال الحافظ جعفر المستغفري: «هو ثقة مأمون»^(٧).

وقد سمع حماد بن شاکر النسفي صحيح البخاري من مؤلفه؛ قال الحافظ ابن حجر: «ولهُ فيه قوتٌ أيضاً»^(٨) توفي حماد بن شاکر النسفي

(١) انظر: الأنساب (ج ٥/ص ٤٨٧)

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ (ج ١٢/ص ٦٨٦)

(٣) انظر: المصدر السابق.

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٢/ص ٦٨٦) والعبر في خبر من غبر (ج ١/ص ٤٢٨) تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية بيروت بلا تاريخ.

(٥) انظر: الأنساب (ج ٥/ص ٤٨٧)

(٦) انظر سير أعلام النبلاء (ج ١٥/ص ٥) مؤسسة الرسالة؛ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

(٧) انظر: سير أعلام النبلاء (ج ١٥/ص ٥)

(٨) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٥)

سنة ٣١١هـ^(١).

٣ - الفربري :

هو محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر أبو عبدالله الفربري، وهذه النسبة إلى فربر-بفتح الفاء، وقد تكسر، وثانيه مفتوح، ثم باء موحدة ساكنة وراء- وهي بلدة بين جيحون وبُخارى، بينها وبين جيحون نحو الفرسخ^(٢). سمع الفربري من أهل عصره: علي بن خشرم الروزي؛ والبخاري^(٣)، وكان سماعه للجامع الصحيح مرتين: «مرة بفربري سنة ثمان وأربعين؛ ومرة ببخارى سنة اثنتين وخمسين ومائتين»^(٤).

وقال الفربري: «سمع البخاري من مؤلفه تسعون ألف رجل، فما بقي أحدٌ يرويه عنه غيري»^(٥) قال الحافظ بن حجر تعليقاً على قول الفربري: «أطلق ذلك بناءً على ما في علمه؛ وقد تأخر بعده بتسع سنين أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قرينة البزدوي، وكانت وفاته سنة تسع وعشرين وثلثمائة»^(٦).

وقد عُرف الفربري برواية الجامع الصحيح، وعنه حملة الناس، قال

- (١) انظر: الإكمال (ج٤/ص٣٩٤) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ، وسير أعلام النبلاء (ج١٥/ص٥)
- (٢) انظر: الأنساب (ج٤/ص٣٥٩) ومعجم البلدان (ج٤/ص٢٤٥) دار الرشاد الجديدة، البيضاء، وتبصير المتنبه بتحرير المشتبه (ج٣/ص١١٠١) تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد علي النجار، المكتبة العلمية بيروت بلا تاريخ.
- (٣) انظر: الأنساب (ج٤/ص٣٥٩) ومعجم البلدان (ج٤/ص٢٤٥)
- (٤) انظر: فتح الباري (ج١/ص٥)
- (٥) انظر: البداية والنهاية (ج١١/ص٢٨) وهدي الساري (ص٤٩١) دار الفكر، بلا تاريخ.
- (٦) انظر: المصدر السابق.

الحافظ بن حجر: «والرواية التي انصلت بالسَّماع في هذه الأعصار؛ وما قبلها هي رواية محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري»^(١). توفي الفربري يوم الأحد ثلاث خلون من شوال سنة ٣٢٠هـ^(٢).

٤ - أبو طلحة البزدوي:

هو منصور بن محمد بن علي بن قرينة - وقيل مزينة بن سوية البزدوي التَّنَفي^(٣)، دهقان قرية بزدة^(٤)، وصفه الحافظ الذهبي بقوله: «الشيخ الكبير المسند»^(٥) ووثقه الأمير ابن ماكولا: وقال: «كان آخر مَنْ حَدَّثَ بالجامع الصحيح عن البخاري»^(٦).

لكن قال الحافظ جعفر المستغفري: «يُضَعَّفُونَ روايته من جهة صفه حين سمع؛ ويقولون: وُجِدَ سماعُه بخط جعفر بن محمد مولي أمير المؤمنين دهقان ثوبن؛ فقرؤوا كل الكتاب من أجل حماد بن شاکر»^(٧).

واشتهر أبو طلحة البزدوي برواية الجامع الصحيح؛ فسمعه منه أهل بلده؛ ورُحِلَ إليه في ذلك.^(٨)

- (١) انظر: هدي الساري (ص ٤٩١ و ٤٩٢)
- (٢) انظر: الأنساب (ج ٤/ص ٣٥٩) ومعجم البلدان (ج ٤/ص ٢٤٥)
- (٣) انظر: السير (ج ١٥/ص ٢٧٩) وتبصير المنتبه (ج ١/ص ١٤١)
- (٤) يقول السَّمعاني في الأنساب (ج ١/ص ٣٣٩) في التعريف بها: «وهي قلعة حصينة على ستة فراسخ من سف علي طريق بخارى» وهي بفتح الموحدة وسكون الزَّاي.
- (٥) انظر: سير أعلام النبلاء (ج ١٥/ص ٢٧٩)
- (٦) انظر: سير أعلام النبلاء (ج ١٥/ص ٢٧٩)
- (٧) انظر: الأنساب (ج ١/ص ٤٨٩) وسير أعلام النبلاء (ج ١٥/ص ٢٧٩) ولسان الميزان (ج ١/ص ١٠٠) مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ وهي مصورة عن الطبعة الهندية.
- (٨) انظر: الأنساب (ج ١/ص ٤٨٩)

توفي أبو طلحة البزدوي سنة ٣٢٩هـ^(١) .

هؤلاء هم الرواة الأربعة الأوائل الذين لهم سماعٌ لصحيح البخاري عن مؤلفه؛ وإليهم تنتهي أسانيد كل من جاء بعدهم ممن اعتنى برواية صحيح البخاري متصلاً إلى جامعته؛ وأخطأ الأستاذ «فؤاد سزكين في إدخاله أبا عبدالله الحسين بن إسماعيل المحاملي البغدادي المتوفى سنة ٣٣٠هـ؛ في الرواة الأوّل المجازين لرواية الجامع الصحيح^(٢)»، وقديماً نَبّه الحافظ ابن حجر على الخطأ في إدخاله فقال: «وقد عاش بعده -يعني بعد أبي طلحة البزدوي- ممن سمع من البخاري القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي ببغداد؛ ولكن لم يكن عنده الجامع الصحيح؛ وإنما سمع منه مجالس أملاها ببغداد في آخر قُدُمة قدمها البخاري؛ وقد غلط مَنْ روى الصحيح من طريق المحاملي المذكور غلطاً فاحشاً»^(٣) .

المطلب الثاني

الطبقة الثانية من الرواة

ورجال هذه الطبقة من الرواة عن الطبقة الأولى؛ وكلهم ممن صحَّ سَمَاعُهُ منها ونسوقُ ههنا تعريفاً موجزاً بالرواة عن الفربري؛ لكثرتهم واشتهارهم؛ وتردد أسمائهم في كتب المعتنين بصحيح البخاري ورواياته؛ فمنهم:

- (١) انظر: السير (ج ٥/ص ٢٨٠) ولسان الميزان (ج ١/ص ١٠٠)
- (٢) انظر تاريخ التراث العربي (ج ١/ص ١٧٥) نقله إلى العربية: د. محمود فهمي حجازي، ود. فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
- (٣) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٥)

١ - ابن السكّن^(١):

هو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكّن المصري البزاز، البغدادي الأصل؛ مولده سنة ٢٩٤هـ^(٢)، وَعُني بالرواية فسمع ببغداد من أبي القاسم البغوي؛ وابن أبي داود وطبقتهما؛ وبِحِرَّان من الحافظ أبي عروبة وطائفة؛ وبيدمشق من أحمد بن بن عمير بن جَوْحًا^(٣)، وأمعن في الرحلة والتطواف، فلقي جماعة من أهل العلم بمصر ونيسابور^(٤)، قال الحافظ الذهبي: «جَمَعَ وصَنَّفَ؛ وجَرَّحَ وَعَدَّلَ»^(٥). وحدث عن ابن السكّن طائفة من الأعلام: أبو سليمان بن زَبْر؛ وأبو عبد الله بن مَنذَه؛ وعبد الغني بن سعيد الأزدي، وعلي بن محمد الدَّقَاق وغيرهم^(٦).

ومن إتقان ابن السكّن لهذا الشأن؛ اشتهر بأنه: «الإمامُ الحافظُ المَجُودُ الكبير»^(٧)؛ وبكونه: «الحافظ .. صاحب التصانيف وأحد الأئمة»^(٨)

سمع ابنُ السكّن صحيح البخاري من الفربري بخراسان، وحَمَلَه معه إلى مصر لَمَّا نزل بها، قال الذهبي: «فكان أول مَنْ جلب الصحيح إلى

(١) رُبِّتْ هؤلاء الرواة بحسب تقدم وفاتهم.

(٢) انظر: السير (ج ١٦/ص ١١٧) وطبقات الحفاظ (ص ٣٧٩) مكتبة وهبة - مصر ١٤١٥هـ

(٣) انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٣/ص ٩٣٧) والسير (ج ١٦/ص ١١٧)

(٤) انظر السير (ج ١٦/ص ١١٧)

(٥) انظر: المصدر السابق.

(٦) انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٣/ص ٩٣٧ و ٩٣٨) والسير (ج ١٦/ص ١١٧ و ١١٨)

(٧) انظر: السير (ج ١٦/ص ١١٧)

(٨) انظر: العبر (ج ٢/ص ٩٢)، واشتهر ابن السكّن بالصحيح المتقى، وبالسنن الصحاح المأثور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وانظر الرسالة المستطرفة (ص ٢٠) دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ

مصر؛ وحدّث به»^(١١)

واشتهر من رواة الصحيح عنه: أبو محمد عبدالله بن أسد الجهني ؛
الذي سمع عليه في منزله بمصر سنة ٣٤٣هـ^(١٢) . توفي ابن السكن
سنة ٣٥٣هـ^(١٣) .

٢ - أبو زيد المُرّوزي :

هو محمد بن أحمد بن عبدالله بن محمد أبو زيد المُرّوزي الفاشاني^(١٤)
الشافعي ، ولد سنة ٣٠١هـ^(١٥) ، وسمع من الكبار : أحمد بن محمد
المنكدري ، ومحمد بن عبدالرحمن الدغولي ومحمد بن عبدالله
السّعددي^(١٦) ، وتنقل من «مَرّو» إلى نيسابور إلى مكة وبغداد^(١٧) . وبهما
حدّث بصحيح البخاري عن الفربري ، قال العالم أبو عبدالله : «وهي من
أجلّ الروايات لجلالة أبي زيد رحمه الله»^(١٨) .

(١) انظر: السير (ج ١٦/ص ١١٧)

(٢) انظر: فهرست ابن خير (ج ١/ص ١١٧) وفتح الباري (ج ١/ص ٦) وفيه وصّف ابن
عبدالبر ، وأحمد بن محمد بن الحدّاء للجهني بأنه ثقة ضابط .

(٣) انظر: السير (ج ١٦/ص ١١٨) والتذكرة (ج ٣/ص ٩٣٨) والعبر (ج ٢/ص ٩٢) وطبقات
الحفاظ (ص ٣٧٩)

(٤) بالفاء ويقال بالباء والشين المعجمة: قرية من قرى مَرّو ، وانظر: العُدّد المذمّب
في طبقات حَمَلَة المذهب (ص ٦٢) لابن الملقن ، تحقيق: أيمن نصر الأزهرى ،
وسيد مهني ، دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (ج ١٦/ص ٣١٤)

(٦) انظر: السير (ج ١٦/ص ٣١٣) ومختصر طبقات الفقهاء للنووي (ص ١٥١) تحقيق
عادل عبدالموجود وعلي معروض ، مؤسسة الكتب الثقافية ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ

(٧) انظر: السير (ج ١٦/ص ٣١٣ و ٣١٤) ومختصر طبقات الفقهاء (ص ١٥١)

(٨) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (ج ٢/ص ٣٣٤) للنووي ، دار الكتب العلمية ،
بيروت بلا تاريخ ، ومختصر طبقات الفقهاء (ص ١٥١) .

ولقد وُصف أبو يزيد المروزي بأنه «الإمام البارع النحرير المدقق ؛ الزاهد العابد النظار المحقق ؛ المشهور بالورع والزهادة ؛ والعلوم المتظاهرة والعبادة»^(١) ؛ كما أنه كان: «الشيخ الإمام المفتي القدوى الزاهد، شيخ الشافعية»^(٢) وحدث عن أبي زيد: الحالم، وأبو عبدالرحمن السلمي؛ وأبو الحسن الدارقطني؛ وأبوبكر البرقاني وطائفة^(٣) لكن أجل من اعتنى برواية «صحيح البخاري» عنه:

أ - الأصيلي : وهو عبدالله بن إبراهيم أبو محمد الأصيلي من أصيلا من بلاد المغرب الأقصى^(٤) ، تفقه بقرطبة وسمع بها، ثم رحل إلى المشرق؛ فسمع بتونس ومصر^(٥) ، ثم في الحجاز؛

قال القاضي عياض: «وحج سنة ثلاث وخمسين ، فلقني بمكة أبازيد المروزي؛ سمع منه البخاري . . قال أبو عمر بن الحذاء : أقام بالمشرق نحو ثلاثة عشر عاماً، وسمع ببغداد عَرْضَتَهُ الثانية في البخاري من أبي زيد؛ وَسَمِعَهُ أيضاً من أبي أحمد الجرجاني، وهما شيخاه في البخاري ، وعليهما يعتمد»^(٦) .

ونقل ابن خير عن الأصيلي أنه قال في عَرْضَتِهِ الثانية: «وسمعتها على أبي زيد أيضاً ببغداد في شهر صفر سنة ٣٥٩هـ؛ قرأ أبو زيد

(١) انظر: تهذيب الأسماء واللغات (ج ١٢ ص ٢٣٤)

(٢) انظر: السير (ج ١٦ ص ٣١٣)

(٣) انظر: السير (ج ١٦ ص ٣١٣ و ٣١٤)

(٤) انظر: الديباج المذهب لابن فرحون (ص ٢٢٤) تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجئان، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

(٥) انظر: ترتيب المدارك للقاضي عياض (ج ٢ ص ٢٤٢) ضبطه: محمد سالم هاشم؛ دار الكتب العلمية ، بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

(٦) انظر: ترتيب المدارك (ج ٢ ص ٢٤٢)

بعضها، وقرأت أنا بعضها حتى كَمُلَ جميع المصنّف»^(١) توفي
الأصيلي سنة ٣٩٢هـ^(٢)

ب - القابسي : هو الحافظ المحدث الفقيه الإمام علامة المغرب أبو الحسن
علي بن محمد بن خلف المعافري أخذ بإفريقية وبمصر^(٣) ، ثم حجَّ
فلقي بمكة أبا زيد المروزي، فروى عنه صحيح البخاري ، وكان
ضريراً^(٤) ، وهو مع ذلك من أصح الناس كُتُباً وأجودهم ضبطاً
وتقيداً، يضبط كتبه بين يديه ثقات أصحابه، والذي ضبط له
البخاري - سماعه على أبي زيد بمكة - أبو محمد الأصيلي^(٥) .
توفي القابسي سنة ٤٠٣هـ^(٦) .

ت - أبو نعيم : هو الحافظ الكبير محدث عصره ؛ أحمد بن عبدالله
أبو نعيم المهراني الأصبهاني ؛ استجاز له أبوه من واسط
نيسابور والشام وبغداد^(٧) ، وسمع بنفسه من الأكابر
فأكثر^(٨) ، حتى تفرد بالسَّماع من خَلقٍ، ورحلت الحفاظ إلى بابه
لعلمه وحفظه؛ وعُلِّق أسانيدُه^(٩) ، وصنّف «الحلية» و«المستخرج

- (١) انظر: فهرست ابن خير (ج ١/ص ١١٨)
- (٢) انظر تاريخ العلماء بالأندلس لابن الفرضي (ص ٢٠٦) تحقيق : د. رُوحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
- (٣) انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية (ص ٩٧) دار الفكر بيروت بلا تاريخ.
- (٤) انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٣/ص ١٠٧٩)
- (٥) انظر: الديباج المذهب (ص ٢٩٦)
- (٦) انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٣/ص ١٠٨٠) والديباج المذهب (ص ٢٩٧)
- (٧) انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٣/ص ١٠٩٢)
- (٨) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (ج ٣/ص ٧ و ٨) للتاج السبكي ، دار المعرفة ، بيروت بلا تاريخ.
- (٩) انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٣/ص ١٠٩٢)

على البخاري» و«المستخرج على مسلم» وغير ذلك. ^(١) توفي سنة ٤٣٠هـ ^(٢) هؤلاء الرواة الثلاثة هم أجلُّ مَنْ أخذ عن أبي زيد المروزي الذي توفي سنة ٣٧١هـ ^(٣)

٣ - الجرجاني:

هو أبو أحمد محمد بن محمد بن يوسف الجرجاني المكي، سمع ببغداد من البغوي وطبقته ^(٤)، وكانت له رُحلةٌ إلى العراق والشام ومصر وخراسات وما وراء النهر ^(٥)، قال السمعاني: «وَحَدَّثَ بالبصرة وشيراز بالجامع الصحيح للبخاري عن أبي عبدالله محمد بن يوسف الفريابي» ^(٦) ومن الرواة عن الجرجاني أبو نعيم الحافظ، والقاسبي، رَوَى عَنْهُ الجامع الصحيح ^(٧)، توفي أبو أحمد الجرجاني سنة ٣٧٣هـ وقيل في التي تليها ^(٨).

٤ - المستملي:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم البلخي المستملي، سمع الكثير، وخرَّجَ معجماً ^(٩)، وسمع الصحيح سنة ٣١٤هـ على الفربري ^(١٠)،

(١) انظر: طبقات الحافظ (ص ٤٢٣)

(٢) انظر: تذكرة الحافظ (ج ٣/ص ١٠٩٧)

(٣) انظر: السير (ج ١٦/ص ٣١٥)

(٤) انظر: الأنساب (ج ٢/ص ٤١)

(٥) انظر: المصدر السابق

(٦) انظر: الأنساب (ج ٢/ص ٤١)

(٧) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٦)

(٨) انظر: العبر (ج ٢/ص ١٤٢) وشذرات الذهب (ج ٢/ص ٨٢) دار الفكر بلا تاريخ.

(٩) انظر: العبر (ج ٢/ص ١٤٧)

(١٠) انظر: فهرست ابن خير (ج ١/ص ١١٧) والسير (ج ١٦/ص ٤٩٢)

وحدَّث به مرات كثيرة ، قال الحافظ الذهبي: «وكان ثقة صاحب حديث»^(١)
ومن روى عنه الجامع الصحيح أبوذر الهروي:

وهو الإمام العلامة الحافظ عبد بن أحمد بن محمد أبوذر الهروي
الأنصاري المالكي، قال عبدالغافر في تاريخ نيسابور: «كان أبوذر زاهداً
ورعاً، عالماً سخيّاً . . . وصار من كبار مشيخة الحرم . . . خَرَجَ على
الصحيحين تخريجاً حسناً؛ وكان حافظاً كثير الشيوخ»^(٢) سمع أبوذر
صحيح البخاري على أبي إسحاق المستملي يبلغ سنة ٣٧٤هـ^(٣) ، وروايته
من أتقن الروايات للجامع الصحيح^(٤) توفي أبوذر سنة ٤٣٥هـ^(٥) ، وأما
المستملي فتوفى سنة ٣٧٦هـ^(٦) .

٥ - ابن شَبُويه:

هو أبو علي محمد بن عمر بن شَبُويه - بفتح الشين وضم الباء
المشددة^(٧) - الشبوي المروزي^(٨) ، سمع صحيح البخاري سنة ٣١٦هـ من
وحدَّث به بمرور سنة ٣٧٨هـ^(٩) ، ومن الرواة عنه: سعيد بن أحمد بن

(١) انظر: العبر (ج ٢/ص ١٤٧) والشذرات (ج ٣/ص ٨٦)

(٢) انظر: تذكرة الحفاظ (ج ٣/ص ١١٠٦)

(٣) انظر: فهرست ابن خير (ج ١/ص ١١٦)

(٤) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٧)

(٥) انظر: التذكرة (ج ٣/ص ١١٠٦) وقيل سنة ٤٣٤هـ

(٦) انظر: العبر (ج ٢/ص ١٤٧) والشذرات (ج ٣/ص ٨٦)

(٧) انظر: الأنساب (ج ٣/ص ٣٩٨)

(٨) انظر: السير (ج ١٦/ص ٩٤٢٣) والعقد المذهب (ص ٢١١) ، وتبَّه فيه ابن الملقن أن
السمعاني في الأنساب (ج ٣/ص ٣٩٨) وَهَمَّ في تسمية ابن شَبُويه فقال: «أبو علي
أحمد بن عمر بن شَبُويه» .

(٩) انظر: السير (ج ١٦/ص ٤٢٣)

محمد الصيرفي العيَّار ؛ وعبدالرحمن بن عبدالله الهمداني^(١) . لم أقف على وفاته في مصادر ترجمته التي بين يدي^(٢) .

٦ - السرخسي :

هو الإمام المحدث الصدوق المسند أبو محمد عبدالله بن أحمد بن حمويه السرخسي^(٣) ، سمع في سنة ٣١٦هـ «الصحیح» من الفربري^(٤) ، توفي السرخسي سنة ٣٨١هـ^(٥) ؛ وروى الصحيح عنه : أبوذر الهروي ، وأبو الحسن عبد الرحمن بن محمد بن مظفر الداودي^(٦) .

٧ - الكشميهني :

هو المحدث الثقة أبو الهيثم محمد بن مكي بن محمد المروزي الكشميهني^(٧) ؛ سمع بعدة أماكن منها : العراق والحجاز ومرو ، وفرّير^(٨) ؛ وحدث بصحيح البخاري مرات عن أبي عبدالله الفربري^(٩) ، قال السمعاني : «أشتهر في الشرق والغرب بروايته كتاب «الجامع» لأنه آخر مَنْ

(١) انظر : فتح الباري (ج ١/ص ٦)

(٢) ورأيتُ في ترتيبه ضمن الرواة تاريخ تخرجه بالبخاري سنة ٣٧٨هـ .

(٣) انظر : الأنساب (ج ٢/ص ٢٦٨) والسير (ج ١٦/ص ٤٩٢)

(٤) انظر : السير (ج ١٦/ص ٤٩٢) وفي فهرست ابن خير (ج ١/ص ١١٧) : أن سماع السرخسي من الفربري سنة ٣١٥هـ

(٥) انظر : العبر (ج ٢/ص ١٥٨) والشذرات (ج ٣/ص ١٠٠)

(٦) انظر : فتح الباري (ج ١/ص ٦)

(٧) انظر : السير (ج ١٦/ص ٤٩١) الكشميهني : بضم الكاف وسكون الشين وكسر الميم وسكون الياء ، وفتح الهاء . وانظر : الأنساب (ج ٥/ص ٧٥) .

(٨) انظر : الأنساب (ج ٥/ص ٧٦)

(٩) انظر : السير (ج ١٦/ص ٤٩١)

حدّث بهذا الكتاب عالياً بخراسان^(١) توفي الكشميهني سنة ٣٨٩هـ^(٢) ومن
رواة الجامع الصحيح عنه:

أ - أبوذر الهروي وقد مرّ.

ب - أبو سهل محمد بن أحمد الحفصي^(٣).

ت - كريمة: وهي الشّيخةُ العالمةُ الفاضلةُ المُسنّدةُ أم الكرام، كريمة بنت
أحمد بن محمد بن حاتم المروزية المجاورة في حرَمِ الله^(٤)، سمعت
من الكشميهني صحيح البخاري، ومن غيره^(٥)،

قال الذهبي: «وكانت إذا روت قابلت بأصلها، ولها فهمٌ ومعرفةٌ مع
الخير والتّعبُد»^(٦) توفيت سنة ٤٦٣هـ وقيل سنة ٤٦٥هـ، والصواب القول
الأول^(٧).

٨ - الكُشّاني:

وهو الشيخ المُسنّد الصدّوق أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن
حاجب الكُشّاني^(٨) - بضم الكاف؛ والشين المعجمة^(٩) -

(١) انظر: الأنساب (ج ٥/ص ٧٦)

(٢) انظر: الأنساب (ج ٥/ص ٧٦) والسير (ج ١٦/ص ٤٩٢) والعبر (ج ٢/ص ١٧٨).

(٣) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٦)

(٤) انظر: السير (ج ١٨/ص ٢٣٣)

(٥) انظر: العبر (ج ٣/ص ٣١٥)

(٦) انظر: السير (ج ١٨/ص ٢٣٣)

(٧) انظر: السير (ج ١٨/ص ٢٣٤) والعبر (ج ٣/ص ٣١٥)

(٨) انظر: السير (ج ١٦/ص ٤٨١)

(٩) قال السمعاني في الأنساب (ج ٥/ص ٧٣): «هذه النسبة إلى الكشانية وهي بلدة من
بلاد السُفد بنواحي سمرقند على اثني عشر فرسخاً منها».

سمع صحيح البخاري من الفربري سنة ٣٢٠هـ وهو آخر من رواه
عالياً^(١) ،

وحدث به عنه: أبو عبد الله الحسين بن محمد الحلال، وأبو سهل
أحمد بن علي الأبيوردي، وأبو عبد الله غنجار وغيرهم^(٢) ، توفي الكشاني
سنة ٣٩١هـ^(٣) .

٩ - الأخسيكي:

وهو أبونصر أحمد بن محمد بن أحمد الأخسيكي، وأخسيكث
بالفتح ثم السكون؛ وكثر السين وياء ساكنه: مدينة بما وراء النهر، وهي
قصبه ناحية فرغانة^(٤)، لم أقف له على ترجمة مبسطة في كتب التراجم
التي بين يدي، وقد ذكره في الرواة عن الفربري الحافظ ابن حجر^(٥)،
وأفاد أن من رواة «الجامع الصحيح» عنه إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل
الصقار الزاهد^(٦) .



-
- (١) انظر: الأنساب (ج ٥/ص ٧٣) والسير (ج ١٦/ص ٤٨١)
 - (٢) انظر: السير (ج ١٦/ص ٤٨١) وتبصير المتبه (ج ٣/ص ١٢١٦)
 - (٣) انظر: الأنساب (ج ٥/ص ٧٣) والسير (ج ١٦/ص ٤٨١)
 - (٤) انظر: معجم البلدان (ج ١/ص ١٢١)
 - (٥) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٥)
 - (٦) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٦)

البحث الثاني

عناية العلماء بروايات الجامع الصحيح؛ وبيان مصادر ورودها

اعتنى أهل العلم بالحديث بالجامع الصحيح روايةً وسماعاً؛ فرحلوا في سبيل تحصيل ذلك إلى آفاق بعيدة؛ حتى بلغوا في تجويد السَّماع الغاية؛ وأشرفوا في إتقان الرواية على النهاية؛ ولما تم لهم من ذلك المراد؛ أقبلوا على ما وقع لهم من روايات الجامع الصحيح تدوينا وجمعاً، وموازنةً وترجيحاً.

المطلب الأول

مظاهر عناية العلماء بروايات الجامع الصحيح

فمن ذلك:

١ - تحصيل الجامع الصحيح من طريق مشاهير الرواة: وذلك حثّ كثيراً من أهل العلم على الجِدِّ في لقاء من اتصل له السَّماع من جهة أعلام الرواة؛ وطلب السَّماع منهم، واستجازتهم في الرواية، ونشأ لذلك جيل من العلماء يروون «الجامع الصحيح» بالأسانيد المتصلة - بالسَّماع الصحيح - إلى مؤلفه، ومن هؤلاء طائفة كثيرة نذكر منها:

* القاضي عياض (٥٤٤هـ) الذي يروي البخاري سماعاً وقراءةً وإجازةً من طريق أبي ذر والأصيلي والقاسبي، وكريمة، وابن السكن والكشاني، وابن شبويه، وأبو نعيم كلهم عن الفربري، كما أنه يروي بسند متصل «البخاري» برواية إبراهيم بن معقل النسفي^(١).

* ابن خير (٥٧٥هـ) : الذي يروي البخاري من طريق أبي ذر

عن شيوخه الثلاثة: السرخسي والمستملي؛ والكشميهني^(١)،
كما أنه سمعه من طريق ابن السكن والأصيلي؛ والقاسبي^(٢)،
وله أيضاً سماعٌ متصل إلى البخاري من طريق إبراهيم بن
معقل النَّسفي^(٣).

* ابن رُشيد السَّبْتي: (ت ٧٢١هـ) الذي يروي «البخاري» من
طريق أبي ذر عن شيوخه الثلاثة: السرخسي والمستملي
والكشميهني^(٤).

* شمس الدين الكرمانى (ت ٧٨٦هـ): الذي يروي البخاري
بأسانيده إلى الفربري^(٥)،

* الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) الذي اتصلت له رواية البخاري
من طريق رُوّاته الأربعة الأوائل: إبراهيم بن معقل النَّسفي؛
وحماذ بن شاکر النَّسفي، والفربري؛ وأبو طلحة البزدوي^(٦).

* الشهاب القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) الذي يروي صحيح البخاري
من طريق الكشميهني والسرخسي والكشاني والأصيلي

(١) انظر: مشارق الأنوار (ج ١/ص ٣٦-٣٩) طبع بعناية وزارة الأوقاف بالمغرب
١٤٠٢هـ

(١) انظر: فهرست ابن خبير (ج ١/ص ١١٦ و ١١٧)

(٢) انظر: فهرست ابن خبير (ج ١/ص ١١٧ و ١١٨)

(٣) انظر: فهرست ابن خبير (ج ١/ص ١٢٠)

(٤) انظر: تقديم كتاب إفادة النَّصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح للأستاذ محمد
العلمي حمدان؛ مقال منشور في مجلة دعوة الحق المغربية العدد الأول السنة ١٧،
ربيع الثاني ١٣٩٥هـ ص ١٠٤.

(٥) انظر: الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرمانى (ج ١/ص ٧-٩) دار
إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

(٦) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٥-٧)

وغيرهم^(١) .

٢ - السَّعي في الحصول على نُسخ من صحيح البخاري مَسْمُوعَةٌ على مشاهير الرواة : ومُنَّ تحقق له الوقوف على نسخة مسموعة على أحد أعلام رِوَاةِ الجامع الصَّحيح : الكرمانى والقسطلانى^(٢) .

٣ - مُقابلة بعض أهل العلم لِنُسَخِهِم من صحيح البخاري بأصل مَسْمُوعٌ ؛ على أحد مشاهير الرواة : ومُنَّ تَهَيَّأَ له ذلك : العلامة شرف الدين علي بن محمد اليُونيني (ت ٧٠١هـ) الذي قَابَلَ أَصْلَ من البخاري ، بأصل مَسْمُوعٍ على أبي ذر ، وبأصل مسموع على الأصيلي ، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم بن عساكر ، وبأصل مسموع على أبي الوقت^(٣) . وذلك بقراءة الحافظ عبدالكريم بن محمد بن منصور السَّمعاني ، بحضرة الإمام اللغوي النحوي جمال الدين ابن مالك سنة ٦٧٦هـ ، قال القسطلاني : «وقد بالغ رحمه الله في ضبط ألفاظ الصحيح جامعاً فيه روايات مَنْ ذكْرناه ، راقماً عليه ما يَدُلُّ على مراده ، فعَلامَةُ أبي ذر الهروي : ذه والأصيلي : ص ؛ وابن عساكر الدمشقي : ش ؛ وأبي الوقت : ظ ؛ ولمشايع أبي ذر الثلاثة : الحموي : ح ؛ المستملي : ست ؛ والكشميهني : ه . . . ولقد عَوَّلَ الناس عليه في روايات الجامع لمزيد اعتنائه وضبطه ومقابله على الأصول المذكورة . . حتى أن

(١) انظر : إرشاد الساري شرح صحيح البخاري للشهاب القسطلاني (ج ١/ص ٤٩-٥١) دار الفكر ، بيروت ١٤١٠هـ

(٢) انظر : فتح الباري (ج ١/ص ٤٩) وإرشاد الساري (ج ١/ص ٤١)

(٣) هو عبد الأول بن عيسى أبو الوقت السجزي الهروي ، اعتنى به أبوه فَسَمَعَهُ صحيح البخاري على أبي الحسن الداودي عن السرخسي عن الفريري ، وتقدم في ذلك حتى صار يعرف بـ «راوي البخاري» توفي سنة ٥٥٣هـ انظر ترجمته في : البداية والنهاية (ج ١٢/ص ٢٥٦) وسير أعلام النبلاء (ج ٢/ص ٣٠٤) .

الحافظ الذهبي حكى عنه أنه قابله في سنة واحدة إحدى عشرة مرة^(١).

٤ - كتابة صحيح البخاري بخط اليد من نسخة مقروءة على أحد الرواة المثقنين: ومُنَّ صنع ذلك: الحافظ الإمام فخر الأندلس أبو علي الحسين بن محمد الصديفي المعروف بابن سكرة (ت ٥١٤هـ)؛ فلقد كتب بخطه صحيح البخاري من نسخة بخط محمد بن علي بن محمود مقروءة على أبي ذر الهروي، وكان فراغه من ذلك سنة ٥٠٨هـ^(٢)؛ ووقف بعض المتأخرين على الأصل الذي كتبه أبو علي الصديفي؛ فوجد عليه - في أوله كتابة بخط ابن جماعة؛ والحافظ الدمياطي، وابن العطار؛ والحافظ السخاوي؛ وفي آخره سماع القاضي عياض وغيره، إلى الحافظ ابن حجر^(٣).

المطلب الثاني

مصادر ورود روايات الجامع الصحيح

اعتنى أهل العلم بروايات الجامع الصحيح، فآلفوا فيها الكتب

(١) انظر: إرشاد الساري (ج ١/ص ٤٠) ولقد وقف القسطلاني على الجزء الأخير من النسخة اليونانية، ثم على الجزء الأول منها بعد أن وجد يُباع في سوق الكتب وقابل عليهما متن شرحه للبخاري.

(٢) انظر: فهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني (ج ٢/ص ١١٢) المطبعة الجديدة، فاس ١٣٤٧هـ.

(٣) انظر: فهرس الفهارس (ج ٢/ص ١١١) ولقد فُقد أصل أبي علي الصديفي حتى سنة ١٢١١هـ حيث عشر عليه الشيخ أبو عبدالله محمد بن عبدالسلام الناصري (ت ١٢٣٩هـ) أثناء رحلته بطرابلس بليبيا ثم لم يُعلم من حاله شيء بعد ذلك، حتى كُشف العلامة الشيخ الطاهر بن عاشور، حالة في بحث نُشره في أخبار التراث العربي، بين فيه أن الأصل يوجد عنده. وانظر: «صحيح البخاري بخط الحافظ الصديفي» للدكتور عبدالهادي التازي، منشور في مجلة دعوة الحق المغربية، العدد الثامن: السنة ١٥، لسنة ١٣٩٣هـ (ص ٣٣).

استقلالاً؛ أو ذكروها في جملة شرحهم لأحاديث الجامع الصحيح، أو أشاروا إليها أثناء كلامهم على أسماء رجال الصحيح؛ أو على ضبط غريب مُتون الأحاديث

فمن النوع الأول:

- ١ - «الاختلاف بين رواية البخاري عن القربوي، وروايات عن إبراهيم بن معقل النسفي»، تأليف: يوسف بن الحسن بن أحمد بن عبدالهادي بن المبرد (ت ٩٠٩هـ)^(١)
- ٢ - منحة الباري في جمع روايات البخاري لعابد بن عبدالله السندي (ت ١٢١٣هـ)^(٢).

ومن النوع الثاني: شروح صحيح البخاري، ومن أشهرها:

- ١ - شرح الكرمانى الموسوم بـ«الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري».
- ٢ - فتح الباري للحافظ ابن حجر.
- ٣ - عمدة القارئ للبدر العيني (ت ٨٥٥هـ).
- ٤ - إرشاد الساري للشهاب القسطلاني.

ومن النوع الثالث :

- ١ - تقييد المهمل، وتمييز المشكل^(٣)، للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الجياني (ت ٤٩٨هـ).

(١) انظر: تاريخ التراث العربي (ج ١/ ص ١٧٦)

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) طبع تقييد المهمل محققاً بعناية وزارة الأوقاف بالمغرب.

٢ - مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض بن موسى
السبتي.

وتفاوت هذه المصادر جميعها في ذكر روايات الجامع الصحيح؛ قلة
وكثرة.



المبحث الثالث

أسباب اختلاف الروايات؛ وأنواع الخلاف الحاصل بينها

يستطيع الباحث المتتبع لروايات الجامع الصحيح من مصادر ورودها؛ أن يقف على أسباب اختلاف أصحابها؛ وأنواع خلافهم؛ وهذا المبحث معقودٌ لبيان أسباب هذا الاختلاف وأنواعه.

المطلب الأول

أسباب اختلاف روايات الجامع الصحيح

ويمكن النظر في هذه الأسباب؛ بحسب مُنشئها من ثلاث جهات:
الجهة الأولى: طريقة البخاري في تأليف الجامع الصحيح.
الجهة الثانية: رُواة الجامع الصحيح.
الجهة الثالثة: كُتّاب الجامع الصحيح.

أ - طريقة البخاري في تأليف الجامع الصحيح: ذلك أن البخاري قد يُترجم بترجمة؛ لا يذكر فيها حديثاً؛ ويُخْلِى بيّاضاً لذلك؛ فلعلهُ يظفر بحديث على شرطه؛ يكون من معنى الترجمة؛ حتى إذا لم يقع له ذلك؛ جاء بعضُ الواقفين على كتابه؛ فضَمَّ الترجمة التي بلا حديث إلى ما يليها؛ وساق الكلَّ مساقاً واحداً؛ ثم جاء الرّأوي بعد ذلك؛ قرّوى ما وجد؛ ونشأ الخلاف. ومن الأمثلة التي تؤيد هذا المعنى: ما ذكره الحافظ ابن حجر عند شرح حديث عائشة في صلاة النبي صلى عليه وسلم في كُسوف الشمس^(١)، فإنه قال: «قوله»: «باب الركعة الأولى في الكسوف

(١) أخرجه البخاري في الكسوف برقم ١٠٦٤

أطول» كذا وقع هنا للحموي وللكشميهني، ووقع بدله للمستملي: «باب صب المرأة على رأسها الماء، إذا أطال الإمام القيام في الركعة الأولى»؛ قال ابن رُشيد: «وقع في هذا الموضع تخطيطاً من الرواة؛ وحديث عائشة المذكور مطابقٌ للترجمة الأولى قطعاً؛ وأما الثانية فَحَقُّهَا أن تذكر في موضع آخر، وكان المصنف تُرْجِمَ بها؛ وأخلى بياضاً ليذكر لها حديثاً أو طريقاً كما جرت عادته؛ فلم يحصل غرضه؛ فضمَّ بعضُ الكتابة إلى بعض؛ فنشأ هذا؛ والأليق بها حديث أسماء المذكور قبل سبعة أبواب؛ فهو نصٌّ فيه انتهى؛ ويؤيد ما ذكره ما وقع في رواية أبي علي بن شبيه عن القربري؛ فإنه ذكر: «باب صبَّ المرأة» أولاً؛ وقال في الحاشية: ليس فيه حديث، ثم ذكر: «باب الركعة الأولى أطول»؛ وأوردَ فيه حديث عائشة . . فعلى هذا فالذي وقع من صنيع شيوخ أبي ذر من اقتصار بعضهم على إحدى الترجمتين ليس بجيد؛ أما من اقتصر على الأولى وهو المستملي فخطأ محض؛ إذ لا تعلُّق لها بحديث عائشة؛ أما الآخرون، فمن حيث أنهما حذفوا الترجمة أصلاً؛ وكانهما استشكلاها فحذفاهما؛ ولهذا حُذفت من رواية كريمة أيضاً عن الكشميهني، وكذا من رواية الأكثر^(١).

ب - رِوَاةُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ: ولرواية الجامع الصحيح تصرفاتٌ وأحوالٌ تكون سبباً في اختلافهم؛ فاما التصرفات فمنها:

١ - الوقوع في التصحيف: والذي وقع للرواة من ذلك ضربان: الأول: تصحيف ألفاظ الرواية؛ والثاني: تصحيف أسماء مَنْ وقع في الإسناد؛ فمن الأول: ما ذكره الحافظُ ابن حجر عند شرح حديث أبي هريرة في الشفاعة^(٢)، قال: «قوله» أنه قال: قيل يارسول الله» كذا لأبي ذر وكريمة؛ وسقطت: «قيل» للباقيين وهو

(١) انظر: فتح الباري (ج ٢ ص ٥٤٨) وأيضاً ج ٥ / ص ١٨٤

(٢) أخرجه البخاري في العلم، باب الحرص على الحديث برقم ٩٩

الصواب؛ ولعلها كانت «قلت» فتصحقت، فقد أخرجه المصنف في الرقاق كذلك»^(١).

ومن الثاني: ما وقع عند الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني من تصحيف اسم الزبير بن عربي إلى الزبير بن عدي^(٢)، بدال مهملة بعدها ياءً مشددة، قال أبو علي الجياني: «وهو وَهْمٌ وصوابه: «عربي» براء مهملة مفتوحة؛ بعدها موحدة ثم ياء مشددة؛ كذلك رَوَاهُ سائر الرواة عن الفربري». قال الحافظ ابن حجر: «وكان البخاري استشعر هذا التصحيف؛ فأشار إلى التحذير منه، فحكى الفربري أنه وجد في كتاب أبي جعفر - محمد بن أبي حاتم وراق البخاري - قال: «قال أبو عبدالله - يعني البخاري - : «الزبير بن عربي هذا بصري، والزبير بن عدي كوفي»^(٣)

٢ - إسقاط شيء أثناء الرواية: والسقط الواقع للرواة يكون في الترجمة والإسناد والمتن؛ فمن الأول: أن البخاري قال في البيوع: «باب شراء الإمام الحوائج بنفسه» وساق حديث عائشة في ذلك^(٤)، قال الحافظ ابن حجر: «قوله باب شراء الإمام الحوائج بنفسه» كذا لأبي ذر عن غير الكشميهني؛ وسقطت الترجمة للباقيين»^(٥).

ومن الثاني: أن البخاري قال: «حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا زهير عن أبي إسحاق... ثم ساق

- (١) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ١٩٣) وأيضاً (ج ١/ص ٢١٦) و(ج ٢/ص ٣٠٩)
- (٢) انظر: إسناد حديث رقم ١٦١١ الذي أخرجه البخاري في الحج، باب تقبيل الحجر.
- (٣) انظر: فتح الباري (ج ٣/ص ٤٧٦)
- (٤) برقم ٢٠٩٢
- (٥) انظر: فتح الباري (ج ٤/ص ٣١٩)

السند إلى تمامه ^(١) ، فقال أبو علي الجبائي عند قوله :

«حدثنا يحيى بن آدم» - ثبت لجميع الرواة إلا لأبي ذر عن الحموي؛ فسقط من روايته يحيى بن آدم؛ وهو وهم؛ فلا يتصل السند إلا به ^(٢) .

ومن الثالث : أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة الذي فيه : «لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوماً قبله أو بعده ^(٣)» ؛ فقال العيني : «لا يصومن» بنون التأكيد رواية الكشميهني؛ وفي رواية غيره : «لا يصوم» بدون نون؛ ولفظ النفي؛ والمراد به النهي ^(٤) .

٣ - تفسير الراوي لما يرويه وتصرفه فيه : ومن الأمثلة عليه : أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في العفريت الذي كان يقطع الصلاة على النبي ^(٥) ، وفيه : «... فأردت أن أربطه إلى سارية من سواري المسجد حتى تُصبحوا وتظنوا إليه كلكم، فذكرتُ قول أخي سليمان :

«رب اغفر لي وهب لي ملكاً لا ينبغي لأحد من بعدي»

قال الحافظ ابن حجر هاهنا : «كذا في رواية أبي ذر، وفي بقية الروايات هنا «رب هب لي» قال الكرمانى : لعله ذكره على طريق الاقتباس ، لا على قصد التلاوة؛ قلتُ : ووقع عند مسلم ، كما في رواية أبي ذر على نسق التلاوة، فالظاهر أنه تغيير من بعض

(١) انظر : إسناد حديث جابر برقم ٢٥٢

(٢) انظر : فتح الباري (ج ١/ ص ٣٦٥ و ٣٦٦)

(٣) أخرجه البخاري في الصوم، باب صوم يوم الجمعة برقم ١٩٨٥ م

(٤) انظر : عمدة القارئ (ج ١١/ ص ١٠٥) دار الفكر - بلا تاريخ - وفتح الباري (ج ٤/ ص ٢٣٣)

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة، باب الأسير أو الغريم يُربط في المسجد برقم ٤٦١

الرّواة»^(١) .

٤ - زيادة الراوي: وما وقع لبعض الرواة من ذلك:

أ - الزيادة في الإسناد: كزيادة اسم الراوي ونسبه، ومنه: أن البخاري قال: حدثنا أبو النعمان قال حدثنا أبو عوانة، ثم ساق السند إلى تمامه^(٢)، قال الحافظ ابن حجر: «قوله حدثنا أبو النعمان، زاد الكشميهني في رواية كريمة عنه: «عامر بن الفضل»^(٣) يعني عند قوله حدثنا أبو النعمان.

ب - الزيادة في الترجمة: وذلك يكون غالباً لشرح مُراد البخاري ومنه قوله في كتاب الصوم: «باب صوم يوم الجمعة، وإذا أصبح صائماً يوم الجمعة، فعليه أن يُفطر»^(٤)، قال الحافظ ابن حجر: «كذا في أكثر الروايات، ووقع في رواية أبي ذر وأبي الوقت زيادة هنا وهي: «يعني إذا لم يصُم قبله، ولا يريد أن يصوم بعده» وهذه الزيادة تُشبهه أن تكون من القربري، أو مَنْ دونه، فإنها لم تقع في رواية السّفي عن البخاري، ويَعُدُّ أن يُعبّر البخاري عما يقوله بلفظ «يعني»، وكو كان ذلك من كلامه لقال: «أعني» بل كان يستغني عنها أصلاً ورأساً...»^(٥).

(١) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٥٥٥)

(٢) انظر: إسناد حديث رقم ٦٠ من صحيح البخاري.

(٣) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ١٤٣)

(٤) انظر: ترجمة رقم ٦٣ من كتاب الصوم.

(٥) انظر: فتح الباري (ج ٤/ص ٢٣٢)

وقد يتفرد بعضُ الرواة بزيادة ترجمة برُمْتها، فقد ساق البخاري حديث أبي هريرة في ولوغ الكلب في الإناء^(١) ثالث ثلاثة أحاديث في باب «الماء الذي يُغسل به شعرُ الإنسان . . .» لكن ابن عساكر فصله عما قبله، وترجم عليه بقوله: «باب إذا شرب الكلب في الإناء»^(٢).

ت - الزيادة في المتن: وتكون بزيادة حرف أو حرفين أو كلمة أو أكثر، فمن الأول: أن السَّرْحسي زاد الهمزة في قوله: «وَعَلَّمَهُ»، فصارت اللفظة هكذا: «أَوْ عَلَّمَهُ»^(٣) وذلك من قوله صلى الله عليه وسلم: «خيركم مَنْ تعلم القرآن وَعَلَّمَهُ»^(٤)

ومن الثاني: أن الكشميهني أثبت أداة النداء - وهي من حرفين - قبل قول الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم: «ابن عبدالمطلب»^(٥) بينما أسقطها الباقون.^(٦)

ومن الثالث: أن الكشميهني زاد لفظه «بالحق»^(٧) في قول الرجل الأعرابي لرسول الله صلى الله عليه وسلم: «والذي

(١) أخرجه البخاري في الوضوء برقم ١٧٢

(٢) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٢٧٤)

(٣) انظر: عمدة القارئ (ج ٢٠/ص ٤٢) وفتح الباري (ج ٩/ص ٧٦)

(٤) أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب خيركم مَنْ تعلم القرآن وعلمه برقم ٥٠٢٧

(٥) انظر الحديث بطوله في العلم، باب ما جاء في العلم - برقم ٦٤

(٦) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ١٤٩)

(٧) انظر: إرشاد الساري (ج ٣/ص ٣٤٥)

أكرمك»^(١) .

ومن الرابع : زيادة الأصيلي للفظ الصلاة والسلام على موسى^(٢)
في قول ورقة : «هذا الناموس الذي نزل الله على
موسى»^(٣) .

وأما الأحوال ، فالمراد بها ما يتتاب الراوي من وهم أو سهو أو غفلة
أثناء الرواية فيكون ذلك مظنة لشذوذه وخلافه :

أ - وهم الراوي : ومن الأمثلة في هذا الباب ما وقع للأصيلي في
روايته لآية التيمم هكذا : «فإن لم تجدوا ماءً ، فتيمموا صعيداً
طيباً»^(٤) قال الحافظ ابن حجر معلقاً على ذلك :

«وهو مغاير للتلاوة ، وقيل إنه كان كذلك في رواية أبي ذر ، ثم
أصلحها على وفق الآية»^(٥) .

ب - سهو الراوي : ومن الأمثلة فيه : ما وقع في رواية أبي ذر عن أبي
محمد السرخسي في قول البخاري : «حدثنا محمد بن سالم»^(٦)
بتقديم الألف على اللام ، قال أبو الوليد الباجي (ت ٤٩٤ هـ) : سألت
أبا ذر فقال لي : أراه ابن سلام ، وسهأ فيه أبو محمد»^(٧) .

(١) أخرجه البخاري في الصوم باب وجوب صوم رمضان برقم ١٨٩١

(٢) انظر : إرشاد الساري (ج ١ / ص ٦٥)

(٣) أخرجه البخاري في بدء الوحي برقم ٣

(٤) انظر : حديث أبي موسى الأشعري أخرجه البخاري في التيمم باب التيمم ضرباً
برقم ٣٤٧

(٥) انظر : فتح الباري (ج ١ / ص ٤٥٦)

(٦) انظر : إسناده حديث عائشة برقم ١١٣٢ في التهجد ، باب من نام عند السحر .

(٧) انظر : فتح الباري (ج ٣ / ص ١٧)

ت - غفلة الراوي: والغفلة تُلجئ الراوي إلى ترك ضبط لفظه من الفاظ الراوية، ومما يُمكن التمثيل به في هذا الباب، ما وقع من اختلاف الرواة في ضبط اسم كركرة^(١)، حتى قال القاسبي: «لم يكن عند المروزي فيه ضبطاً»^(٢)

وقد يعتقد بعضُ الرواة أن ما سمعه من هيئة معينة للفظ هو الصواب، فيبادر إلى روايته وفق تلك الهيئة، ويثبتُ عليه، ويُخالف ما عداهُ، ومن هذا الباب، خلاف الرواة في ضبط اسم الموضع، الذي كان فيه النبي صلى الله عليه وسلم، والذي يقال له: «بتعهن»^(٣) قال الحافظ ابن حجر: «وحكى أبو ذر الهروي أنه سمعها من العرب بذلك المكان بفتح الهاء»^(٤).

ت - كُتَّاب الجامع الصحيح: وفي هؤلاء الكُتَّاب مَنْ كان يُدخل في الجامع الصحيح ما ليس منه، من الإلحاقات التي كانت تكون في الهوامش، فيأتي الراوي، فينقل ذلك على أنه من أصل الجامع، بينما يكون الأمرُ بخلاف ذلك، وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا المعنى، عند تعليقه على تكرر شيء في الترجمة، في رواية المستملي، فقال: «... وهذا يؤيد ما تقدم من التَّنقل عن أبي ذر الهروي، أن أصلَ البخاري، كان عند الفربري، وكانت فيه

(١) وهو رجلٌ كان على عيال النبي صلى الله عليه وسلم، فمات، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هو في النار، فذهبوا ينظرون إليه، فوجدوا عباءةً قد غلَّها « أخرجه البخاري في الجهاد باب القليل من الغلول برقم ٣٠٧٤.

(٢) انظر: فتح الباري (ج ٦/ص ١٨٨)

(٣) انظر حديث عبدالله بن أبي قتادة في جزاء الصَّيد برقم ١٨٢١

(٤) انظر: فتح الباري (ج ٤/ص ٢٥)

إلحاقات في الهوامش وغيرها، وكان مَنْ يَنْسَخُ الكتاب يضع الملحق في الموضع الذي يَظُنُّه لائقاً به، فمن ثم وقع الاختلاف في التقديم والتأخير»^(١).

المطلب الثاني

أنواع الاختلاف بين روايات الجامع الصحيح

إن المتأمل في روايات الجامع الصحيح، يجدها تتنوع إلى أوجه عدة من الاختلاف الذي قصد به أصحابه أمرين اثنين:

الأمر الأول: أداء ألفاظ الرواية، كما وصلت إليهم؛ من غير زيادة أو نقصان؛ وإن وقع فيها ما يُعَدُّ شذوذاً، أو غير صواب، ومن الأدلة التي تشهد لتحري هؤلاء الرواة واحتياطهم في نقل كل شيء وصل إليهم، أنه وقع في رواية الكشميهني عَقِبَ حديث عبدالله بن زيد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس في الاستسقاء^(٢) : قال أبو عبدالله: ابن زيد هذا مازني، والأول كوفي هو ابن زيد». قال الحافظ ابن حجر: «كذا وقعت هذه الزيادة في رواية الكشميهني وحده هنا، وألِيقَ المواضع بها: «باب الدعاء في الاستسقاء قائماً»؛ فإن فيه عن عبدالله بن يزيد حديثاً، وعن عبد الله بن زيد حديثاً، فيحسُنُ بيان تغايرهما حيث ذُكرا جميعاً، وأما هذا الباب فليس فيه لعبد الله بن يزيد ذِكْرٌ، ولعل هذا من تصرف الكشميهني، وكأنه رآه في ورقة مفردة، وكَتَبَهُ في هذا الموضع احتياطاً»^(٣)

الأمر الثاني: نُقِدُ المروي الذي في ثبوته نظراً، وترجيح ما يُصححه

(١) انظر: فتح الباري (ج ٤/ص ٣٠٠) وانظر أيضاً (ج ٢/ص ٤٣٦).

(٢) أخرجه البخاري في الاستسقاء باب استقبال القبلة في الاستسقاء برقم ١٠٢٨

(٣) انظر: فتح الباري (ج ٢/ص ٥٢٦)

الدليل، فَيُصَارُ إليه وَيَعَوَّلُ عليه، ومن تأمل قول الأصيلي: إنه وقع في نسخة: «شعبة» بدل: «سعيد»^(١) وفي عَرْضِيْنَا على أبي زيد بمكة: «سعيد»^(٢) عِلْمٌ صِدْقٌ هذا الرأي.

ولقد نَبَّهَ السيوطي (ت ٩١١هـ) في البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر على جملة من أنواع الاختلاف الحاصل بين روايات الجامع الصحيح فقال: «وقد وقع في الصحيح بالنسبة إلى هذه الروايات اختلاف وتفاوتٌ يسير، فما كان منه بزيادة حديث كامل، أو نُقِصَ فهو محمولٌ على أنه قَوْتُ حصل لمن سقط منه روايته مع ثبوته في أصل المصنف، وما كان بتقديم بعض الأحاديث على بعض، فهو محمولٌ على أنه وقع من صاحب الرواية عند نَسْخِهِ، يتقلب»^(٣) بعضُ الأوراق عليه، وما كان اختلاف ضبط لفظٍ واقع في الحديث.. فهو محمولٌ على أحد أمرين: إما أن يكون المصنف نفسه حَصَلَ عنده شكٌ في كيفية اللفظ المروي، فرواه كُلٌّ على ما ظنَّ أنه أخذه عن البخاري كذلك، لكونه لم يضبطه حفظاً ولا خطأً»^(٤).

ولقد تَبَيَّنَتْ أنواع الاختلاف الواقع بين روايات الجامع الصحيح، زيادة على ما ذكره السيوطي، فكانت على هذا النحو:

١- التقديم والتأخير : وفيه :

- (١) يعني في قول البخاري: «وقال سعيد عن قتادة إن أنساً حدثهم تسعُ نسوة، أخرجه البخاري في العُسل برقم ٢٦٨.
- (٢) انظر: فتح الباري (ج ١/ ٣٧٨).
- (٣) وكذا وإن كان لها وَجْهٌ
- (٤) انظر: البحر الذي زخر شرح ألفية الأثر للسيوطي (لوحة ٣٩) صورة عن نسخة الأحمدية بحلب.

أ - تقديم باب على باب آخر: ومن الأمثلة على ذلك تقديم الأصيلي وابن عساكر «باب مَنْ أفرغ يمينه على شماله في الغُسل»، على «باب تفريق الغُسل الوضوء»^(١).

ب - تقديم البسمة على الباب وعكسه: ومن الأمثلة فيه: قول ابن حجر: «قوله «كتاب العلم، بسم الله الرحمن الرحيم، باب فضل العلم» هكذا في رواية الأصيلي وكريمة وغيرهما، وفي رواية أبي ذر تقديم البسمة»^(٢).

ت - تقديم بعض الآثار على بعض في ترجمة الباب: ومن ذلك أن البخاري ذكر في «باب السواك الرطب واليابس للصائم» جملة من الآثار، والأحاديث، فوقع الاختلاف في ترتيبها بين الرواة حتى قال الحافظ ابن حجر: «وقع في رواية غير أبي ذر في سياق هذه الآثار والأحاديث، تقديم وتأخير، والخطبُ فيه يسير»^(٣).

ج - تقديم حديث على حديث آخر:

وذلك من مقتضيات تقديم باب على باب آخر، وقد مضى التمثيل له بما يناسبه.

٢ - الزيادة والتقصان: ومنها:

أ - زيادة حديث أو نقصه: وذلك ممكنُ الوقوع لأن بعض الرواة لم يسمع الجامع الصحيح جميعه، كحماد بن شاکر النسفي الذي له فيه فَوْتُ^(٤)، وإبراهيم بن معقل النسفي الذي «قائه من الجامع أوراق

(١) انظر: فتح الباري (ج١/ص٣٧٥)

(٢) انظر: فتح الباري (ج١/ص١٤٠)

(٣) انظر: فتح الباري (ج٤/ص١٥٩)

رواها بالإجازة عن البخاري»^(١) ولذلك علّق الحافظ العراقي (ت ٨٠٦هـ) على قول ابن الصلاح (ت ٦٤٢هـ):

«وجملة ما في كتابه الصحيح سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً بالأحاديث المكررة^(٢)» - بقوله: «والمراد بهذا العدد الرواية المشهورة ، وهي رواية محمد بن يوسف الفربري فأما رواية حماد ابن شاکر ، فهي دُونها بمائتي حديث ، وأنقص الروايات رواية إبراهيم بن معقل ، فإنها تنقص عن رواية الفربري ثلاثمائة حديث»^(٣) وقد يُفهم من هذا أن النقص في هاتين الروايتين ، وقع في أصل البخاري ، يقول الحافظ ابن حجر مجيباً عن هذا الإشكال: «كتاب البخاري في جميع الروايات الثلاثة في العدد سواء ، وإنما حصل الاشتباه من جهة أن حماد بن شاکر وإبراهيم بن معقل لَمَّا سمعا الصحيح على البخاري فائهُما من أواخر الكتاب شيء قَرَوِيَّاهُ بالإجازة ، وقد نبه على ذلك الحافظ أبو الفضل بن طاهر ، وكذا نبه الحافظ أبو علي الجبائي في كتاب «تقييد المهمل» على ما يتعلق بإبراهيم بن معقل فروى بسنده إليه قال: «وأما من أوّل كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب ، فأجازته لي البخاري» . . . وأما حماد بن شاکر ، فقائه من أثناء كتاب الأحكام إلى آخر الكتاب ، فتبيّن أن النقص في رواية حماد بن شاکر وإبراهيم بن معقل ، إنما حصل من طريان القوت ، لا من أصل التصنيف فظهر أن العدة في الروايات كلها سواء»^(٤)

(٤) انظر: فتح الباري (ج ١/ص ٥)

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) انظر: مقدمة ابن الصلاح (ص ١٠) دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٨هـ

(٣) انظر: التقييد والإيضاح (ص ٢٧) تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان ، دار الفكر بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ

(٤) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر (ج ١/ص ٢٩٤ و ٢٩٥) تحقيق: د. ربيع بن هادي عمير ، دار الراجحة الرياض ، ١٤٠٨هـ

ب - الاقتصار على بعض الآية: وذلك قد يكون فيما يذكره البخاري في الترجمة، ومنه ما قد تُرجمَ به في كتاب الصلاة: «باب التعاون في بناء المسجد»، «ما كان للمشركين أن يعمرُوا مساجد الله»، قال الحافظ ابن حجر: «كذا في رواية أبي ذر، وزاد غيره قبل قوله ما كان: وقول الله عز وجل» وفي آخره: «إلى قوله المهتدين»^(١)

ت - ضمُّ الترجمة إلى التي تليها: وهو يُقيد أن مَنْ خالف في ذلك، فقد زاد على مَنْ نقص ترجمةً، ومن ذلك: ضمُّ النسفي قول البخاري: «باب الغزو على الحمير» إلى الترجمة التي تلي هذا الباب، فقال: «وبَعَثَ النبي صلى الله عليه وسلم البيضاء»^(٢).

٣ - الإبدال والتَّغْيِير: وله صور متعددة منها:

أ - إفراد اللَّفْظَة: ففي حديث أم عطية قالت: «أمرنا أن نُخرج الحَيْض يوم العيدين»^(٣) . . .

قال القسطلاني: «وللكشميهني والمستملي: يوم العيد، بالإفراد»^(٤)

ب - جمع المفرد: ومن الأمثلة فيه: أن البخاري أخرج حديث المغيرة ابن شعبه وفيه: «إن الله كره لكم ثلاثاً: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة

(١) يعني أنه وقع لغير أبي ذر الآية بكاملها وهي قوله تعالى: «ما كان للمشركين أن يُعْمَرُوا مساجد الله شاهدين على أنفسهم بالكفر، أولئك حبطت أعمالهم، وفي النَّار هم خالدون، إِنْما يُعْمَرُ مساجد الله مَنْ بالله واليوم الآخر، وأقام الصلاة وآتى الزكاة، ولم يَحْشْ إِلا الله، فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين»، سورة التوبة، الآية رقم ١٧ و١٨. وانظر: فتح الباري (ج/١ ص ٥٤١).

(٢) انظر: فتح الباري (ج/٦ ص ٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة باب وجوب الصلاة في الثياب، برقم ٣٥١

(٤) انظر: إرشاد الساري (ج/١ ص ٣٨٧)

السؤال^(١) قال العيني في شرحه: «إضاعة المال» هو رواية الكشميهني ،
وفي رواية غيره : «إضاعة الأموال»^(٢) .

ت - التغيير في بناء الكلمة : ومنه حديث عائشة رضي الله عنها أن
النبي صلى الله عليه وسلم كان له حصيرٌ يسطه بالنهار ، ويحتجره
بالليل^(٣) قال العيني في شرح هذا الحديث : «ويحتجره بالراء المهملة في
رواية الأكثرين، ومعناه يتخذه مثل الحجر، فيصلي فيها، وفي رواية
الكشميهني يحتجزه- بالزأي- أي يجعله حاجزاً بينه وبين غيره»^(٤) .

وقد يكون التغيير في مبنى الكلمة بزيادة حرفٍ فيها؛ كقول الراوي:
«فذكرتُ لأيوب فقال: «إلا الإقامة»^(٥) ، قال الحافظ ابن حجر: «كذا
للأكثر بحذف المفعول ، وللكشميهني والأصيلي: «فذكرته» أي حديث
خالد»^(٦) .

ج - إبدال لفظٍ بآخر مرادفٍ له في المعنى : وهذا كثير جداً، وبه يُعلم
أن الاختلاف بين رُواة الجامع الصحيح في الأعم الغالب، وهو اختلاف
تَنَوُّع لا اختلاف تضاد، ومن الأمثلة في هذا الباب: حديث عائشة عن
النبي صلى الله عليه وسلم: قال: «إن بلالاً يؤذن بليل، فكلوا واشربوا
حتى يُؤذَن ابن أم مكتوم»^(٧) قال العيني في قوله «حتى يؤذن»: «وفي رواية

(١) أخرجه البخاري في الزكاة، باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِخْفَاءً﴾ برقم
١٤٧٧ .

(٢) انظر: العمدة (ج/٩ ص ٦٠) والفتح (ج/٣ ص ٣٤٢)

(٣) أخرجه البخاري في الأذان باب صلاة الليل برقم ٧٣٠

(٤) انظر العمدة (ج/٥ ص ٢٦٤)

(٥) أخرجه البخاري في الأذان ، باب الإقامة واحدة .. برقم ٦٠٧

(٦) انظر: الفتح (ج/٢ ص ٨٣) والعمدة (ج/٥ ص ١١٠)

(٧) أخرجه البخاري في الأذان باب الأذان قبل الفجر برقم ٦٢٣

الكشميهني : «حتى ينادي»^(١) .

ح - التغيير في نَقْطِ اللفظة : ومنه ما وقع من خلاف في رواية قول سالم : «وهل يَتَّبِعُونَ بذلك إلا سُنَّةُ»^(٢) . قال الحافظ ابن حجر : «وقوله : «وهل يَتَّبِعُونَ بذلك» بتشديد المثناة، وكسر الموحدة بعدها مهملة، كذا للأكثر من الاتباع، وللکشميهني : «يَتَّبِعُونَ في ذلك» بسكون الموحدة، وفتح المثناة، بعدها عَيْنٌ معجمة من الابتغاء أي لا يطلبون في ذلك الفعل إلا سُنَّةُ النبي صلى الله عليه وسلم»^(٣) .

د - التغيير بتقديم حرفٍ على حرف : فقد قال البخاري في كتاب الخوف : «باب التكبير والفلس بالصُّبْح عند الإغارة والحرب»^(٤) فاختلف في قوله : «باب التَّكْبِير» قال الحافظ ابن حجر : «كذا للأكثر، وللکشميهني من الطريقتين : «التَّكْبِير» بتقديم المَوْحَدَةِ وهو أَوْجُه»^(٥) .

ر - التغيير في الإعراب : ومن الأمثلة فيه : ما وقع في حديث ابن عمر قال : «لَمَّا فَتَحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ ..»^(٦) قال الحافظ ابن حجر : «كذا للأكثر بضم «فَتَحَ» على البناء لما لم يُسَمَّ فاعله، وفي رواية الكشميهني : «لَمَّا فَتَحَ هَذَيْنِ الْمِصْرَيْنِ» بفتح الفاء والتاء على حذف الفاعل ، والتقدير لما فتح

(١) انظر : العمدة (ج ٥/١٣٥) والفتح (ج ٢/ص ١٠٥) وانظر أمثلة أخرى لهذا النوع من الخلاف في : الفتح (ج ٤/ص ٢٨١) والعمدة (ج ١١/ص ١٥٦) وإرشاد الساري (ج ٨/ص ١٦٦) .

(٢) هذه قطعة من حديث أخرجه البخاري في الحج ، باب الجمع بين الصلاتين بعرفة برقم ١٦٦٢ .

(٣) انظر : الفتح (ج ٣/ص ٥١٤) والعمدة (ج ٩/ص ٣٠٤) .

(٤) انظر : ترجمة رقم ٦ من كتاب الخوف من الجامع الصحيح .

(٥) انظر : الفتح (ج ٢/ص ٤٣٨) .

(٦) أخرجه البخاري في الحج باب ذات عرق لأهل العراق برقم ١٥٣١ .

الله، وكذا ثبت في رواية أبي نعيم في «المستخرج»، وبه جزم عياض^(١)

المطلب الثالث

توجيه اختلاف روايات الجامع الصحيح

اعتنى أهل العلم بتوجيه ما وقع بين روايات الجامع الصحيح من اختلاف وذلك لسببين اثنين:

السبب الأول: تَنَبَّتُ الرُّوَاةُ فِي نَقْلِ الرِّوَايَةِ، وَاحْتِيَاطُهُمْ فِي حِكَايَةِ مَا وَقَعَ إِلَيْهِمْ مِنْ خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، وَسُلُوكُهُمْ سَبِيلَ التَّحْرِي وَالضَّبْطِ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ، يَقُولُ الْقَاضِي عِيَاضُ أَثْنَاءَ حَدِيثِهِ عَلَى طَرُقِ ضَبْطِ اخْتِلَافِ الرِّوَايَاتِ: «وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ الْمَلْحَقَةُ بِالْحُمْرَةِ فَقَدْ عَمِلَ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْأَشْيَاخِ وَأَهْلِ الضَّبْطِ كَأَبِي ذَرِّ الْهَرَوِيِّ، وَأَبِي الْحَسَنِ الْقَابَسِيِّ، وَغَيْرَهُمَا.. وَقَدْ يَقْتَصِرُ بَعْضُ الْمَشَايخِ عَلَى مَجْرَدِ التَّخْرِيجِ وَالتَّعْوِيقِ وَالشَّقِّ^(٢) لِأَحَدِي الرِّوَايَتَيْنِ، وَيَكُلُّ الْأَمْرَ إِلَى ذِكْرِهِ، وَمَا عَقَدَهُ مَعَ نَفْسِهِ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ رَأَيْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ الْأَصْبَلِيَّ التَّنَزَّمَ ذَلِكَ فِي كَثِيرٍ مِنْ كِتَابِهِ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ الَّذِي بَخَطَهُ، وَمَا وَقَعَ فِيهِ عَلَى أَبِي زَيْدِ الْمُرُوزِيِّ، وَقَيَّدَ فِيهِ رِوَايَتَهُ، وَرِوَايَةَ أَبِي أَحْمَدَ الْجُرْجَانِيِّ الَّذِي عَلَيْهَا أَصْلُ كِتَابِهِ، فَمَا سَقَطَ لِأَبِي ذَرِّ وَلَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ شَقٌّ عَلَيْهِ بِخَطِّهِ أَوْ حَوْقٌ عَلَيْهِ، وَمَا سَقَطَ لِهَاتِمًا شَقٌّ عَلَيْهِ بِخَطِّينِ لِيُظْهِرَ سُقُوطَهُ لِهَاتِمًا، وَمَا اخْتَلَفَا فِيهِ أَثَبَّتَ عَلَيْهِ اسْمَ صَاحِبِهِ»^(٣)

(١) انظر: الفتح (ج ٣/ص ٣٨٩)

(٢) التحويق: وَضَعُ عَلَامَةٍ كَدَائِرَةٍ صَغِيرَةٍ أَوَّلَ الْكَلَامِ الْمُرَادِ إِعْدَامَهُ، وَآخِرَهُ، وَالشَّقُّ: مَدُّ خَطِّ عَلَى الْكَلَامِ الَّذِي يُرَادُ إِعْدَامُهُ مِنَ الْكِتَابِ. وانظر: الإلماح ص ١٧١ تحقيق السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، والمكتبة العتيقة بتونس، الطبعة الثانية بلا تاريخ.

(٣) انظر: الإلماح (ص ١٨٩ و ١٩١)

السبب الثاني: اعتذارُ بعض أهل العلم ، عن الرواية فيما وقع لهم من تفاوت واختلاف ، بأن مرَدَّ ذلك إلى حُصول قُوْتٍ لبعضهم ، أو سَهْوٍ أثناء التَّسخ ، أو شكُّ في هيئة لفظٍ .

ولقد عاب أهلُ العلم على بعض الطاعنين ، ردهم لبعض الروايات ، وخطأهم ^(١) ، ويُنوِّنا لهم الأوجه الصحيحة التي وردت وِفْقها الروايات من جهة اللغة وقوانينها .

أولاً : توجيه الروايات من جهة اللغة : وذلك ببيان صحة المنقول في الرواية لغةً ، وجوازه في لسان العرب ، ومن الأمثلة في هذا الباب: حديث أبي سعيد الخدري قال: «قال النَّساءُ للنبي صلى الله عليه وسلم: غَلَبْنَا عليك الرجال..» ^(٢) قال الحافظ ابن حجر: «قال النَّساء» كذا لأبي ذر ، وللباقين: «قالت النَّساء» ، وكلاهما جائزٌ ^(٣) .

ثانياً : توجيه الروايات من جهة النَّحو: ففي حديث أنس قال: «قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر: مَنْ يَنْظُرُ ما فَعَلَ أبوجهل؟ فانطلق ابن مسعود ، فوجده قد ضَرَبَهُ ابنا عفراء حتى بَرَدَ ، فأخذ بلحيته فقال: أنتَ أبا جهل..» ^(٤)

قال الحافظ ابن حجر: «قوله» أنت أبوجهل« كذا للأكثر ، وللمستلمي وحده: «أنت أبوجهل» والأول هو المعتمد في حديث أنس هذا: فقد

(١) انظر: إنكار الحافظ ابن حجر على القاضي عياض لرده بعض الروايات في الفتح (ج١/ص٥٢١) و(ج٣/ص١٣٧ و٦١٣)

(٢) أخرجه البخاري في العلم ، باب هل يُجعل للنساء يومٌ على حدة في العلم .. برقم ١٠١

(٣) انظر: الفتح (ج١/ص١٩٦) وانظر أمثلة أخرى في الفتح (ج١/ص١٠١ و١٢٣ و١٧٥).

(٤) أخرجه البخاري في المغازي ، باب قتل أبي جهل.. برقم ٣٩٦٣

صرح إسماعيل بن علي عن سليمان التيمي بأنه هكذا نطقَ بها أنس . . وقد أخرجه ابن خزيمة ومن طريقه أبو نعيم عن محمد بن المثني شيخ البخاري فيه، فقال فيه: «أنت أوجهل» وكأنه من إصلاح بعض الرواة، وكذلك نطقَ بها يحيى القطان، أخرجه الإسماعيلي من طريق المقدمي عن يحيى القطان . . قال المقدمي: «هكذا قالها يحيى القطان، وقد وُجِّهَتْ الرواية المذكورة بالحمل على لغة مَنْ يُثَبِّت الألف في الأسماء الستة في كل حالة، كقوله:

* إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

وقيل هو منصوب بإضمار أعني، وتعقبه ابنُ التَّين، بأن شرط هذا الإضمار أن تكثر النعوت . . وقيل: إنَّ قوله: «أنت» مبتدأ محذوف الخبر، وقوله «أباهل»، منادى محذوف الأداة، والتقدير أنت المقتول يا أبا جهل»^(١)

ثالثاً: قال خبيب:

ما إنَّ أبالي حين أقتل مسلماً على أي شقِّ كان لله مصرعي^(٢)

قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «ما إنَّ أبالي» هكذا للأكثر، وللكشميهني: «فلسْتُ أبالي»، وهو أوزنٌ، والأول جائز لكنه مَخْرُومٌ، ويكمل بزيادة الفاء»^(٣)

(١) انظر: الفتح (ج٧/ص٢٩٥) وانظر أمثلة أخرى في (ج١/ص٣٦٧) و(ج٣/ص٧)

(٢) أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة الرجيع، برقم ٤٠٨٦.

(٣) انظر: الفتح (ج٧/ص٣٨٤).

المبحث الرابع

فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح وطرق الترجيح بينها

فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح ، أن يستخرج لاختلافها فوائد وثمرات تساعد في فهم الرواية ، وحل مشكلاتها ، كما أن له إذا أمعن في البحث في كلام شراح الجامع الصحيح ، أن يستنبط جملة من الطرق النافعة في الموازنة والترجيح بين هذه الروايات .

المطلب الأول

فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح

وثلم ههنا ببعض فوائد اختلاف روايات الجامع الصحيح ، على ما ظهر من ذلك باستقراء هذه الروايات ، وتتبعها بين ثنايا كلام شراح البخاري ، فمن ذلك :

١ - دفع احتمال التّدليس في الإسناد: من ذلك أن البخاري قال: أخبرنا قتيبة بن سعيد حدثنا إسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس ثم ساق الحديث ^(١) ،

قال الحافظ ابن حجر: قوله (عن حميد) هو الطويل (عن أنس) ، وللأصيلي: «حدثناه أنس بن مالك» ، فأمنّا تدليس حميد. ^(٢)

٢ - تعيين المهمل من أسماء رجال السند: ومن الأمثلة على ذلك: أن

(١) انظر: إسناده حديث أنس عن عبادة بن الصامت ، برقم ٤٩ في كتاب الإيمان ، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر .

(٢) انظر: الفتح (ج ١/ص ١١٣)

البخاري قال حدثنا حجاج ، حدثنا شعبة ، ثم حوّل السند^(١) فقال: وحدثنا علي حدثنا شبابة ثم ساق السند إلى تمامه^(٢) ، فاختلف في تعيين من هو عليّ ، قال الحافظ ابن حجر: «قوله : «وحدثنا علي» كذا للأكثر غير منسوب ، وفي رواية ابن السكن وكريمة: علي بن عبدالله ، ولابن شبيهه: علي بن المديني ، ورجّح أبو علي الجياني أنه علي بن سلمة اللبقي -بفتح اللام والموحدة بعدها قاف- وبه جزم الكلاباذي وابن طاهر، وهو الذي ثبت في رواية المستملي...»^(٣)

٣ - الاحتجاج بالرواية لئصرة رأي أو مذهب: ومن الأمثلة على ذلك: أن البخاري أخرج حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «من أتبع جنازة مسلم إيماناً واحتساباً، وكان معه حتى يُصَلِّيَ عليها، ويُفَرِّغَ من دفنها، فإنه يرجع من الأجر بقيراطين مثل أحد...»^(٤)

قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: «قوله: من أتبع هو بالتشديد، وللأصيلي: «تبع» بحذف الألف وكسر الموحدة، وقد تَمَسَّكَ بهذا اللَّفْظِ مَنْ زَعَمَ أن المَشِيَّ خَلَقَهَا أَفْضَلَ، ولا حجة فيه لأنَّه يُقال: تبعه: إذ مشى خلفه، أو إذا مرَّ به، فَمَشَى مَعَهُ...»^(٥)

٤ - الإشارة إلى ما في طرق الحديث من لفظٍ مغاير أو زيادة أو نحو

(١) التحويل في السند إيراد الحديث الواحد من طريقين أو أكثر، وعلامته عند أهل الحديث الرمز إليه بحرف الحاء هكذا: (ح).

(٢) انظر: إسناد حديث رقم ٢٢٥٩ في كتاب الشُّعْبة ، باب أي الجوار أقرب؟

(٣) انظر: الفتح (ج٤/ص٤٣٨) وأمثلة أخرى في (ج١/ص١٩٠) و(ج٣/ص٢٢٥).

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان، باب اتباع الجنائز من الإيمان ، برقم ٤٧.

(٥) انظر: الفتح (ج١/ص١٠٩)

ذلك: ومما يُمَثَّلُ به لهذا، ما ذكره الحافظ ابن حجر عند شرح حديث سعد في صلاته بقومه وقوله: «أرْكَدُ فِي الْأَوَّلَيْنِ، وَأَخِفُّ فِي الْآخِرِينَ»^(١) - قال: «قوله: «وأخف» بضم أوله وكسر الخاء المعجمة، وفي رواية الكشميهني: وأخذف-بفتح أوله وسكون المهملة، وكذا هو في رواية عثمان بن سعيد الدارمي عن موسى بن إسماعيل شيخ البخاري فيه، أخرجه البيهقي، وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقفتُ عليها..»^(٢)

٥ - وَصَلُّ مَا قَدْ يَقَعُ لِلْبُخَارِيِّ مِنْ تَعْلِيْقٍ : وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ فِي ذَلِكَ : أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ : « قَالَ مَالِكٌ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ ، فَحَسُنَ إِسْلَامُهُ يُكْفَرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ أَرْزَقَهَا .. »^(٣) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ : « قَوْلُهُ » قَالَ مَالِكٌ « هَكَذَا ذَكَرَهُ مُعَلَّقًا ، وَلَمْ يُوصِلْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ ، وَقَدْ وَصَلَهُ أَبُو ذَرٍّ الْهَرَوِيُّ فِي رِوَايَتِهِ لِلصَّحِيحِ فَقَالَ عَقِبَهُ : أَخْبَرَنَا النَّضْرِيُّ هُوَ الْعَبَّاسُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مَالِكٍ بِهِ »^(٤)

٦ - رَفَعَ إِشْكَالَ الْإِسْنَادِ : مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ قَالَ عَقِبَ جَابِرٍ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ يَوْمَ عِيدِ خَالَفَ الطَّرِيقَ »^(٥)

(١) أخرجه البخاري في الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام ، برقم ٧٥٨ .

(٢) انظر: الفتح (ج ٢/ص ٢٣٨) .

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان: باب حسن إسلام المرء ، برقم ٤١ .

(٤) انظر: الفتح (ج ١/ص ٩٨ و ٩٩) .

(٥) أخرجه البخاري في كتاب العيدين ، باب من خالف الطريق إذا رجع يوم العيد ،

تَابَعَهُ يونس بن محمد عن فُليح، وحديث جابر أصح». فاستشكل قول البخاري إن حديث جابر أصح مع تصريحه بمتابعة يونس بن محمد عن فليح، «إذ لو تَابَعَهُ لساوَاهُ» ، فكيف تتجه الأصحية الدالة على عدم المساواة»^(١) قال الحافظ ابن حجر مينا وجه الانفصال عن هذا الإشكال: «وذكر أبو علي الجياني أنه سَقَطَ قوله: «وحديث جابر أصح» من رواية إبراهيم بن معقل النَّسفي عن البخاري ، فلا إشكال فيها، قال: ووقع في رواية ابن السكّن: «تَابَعَهُ يونس بن محمد عن فُليح عن سعيد عن أبي هريرة» وفي هذا تَوْجِيهٌ قوله أصح، ويبقى الإشكال في قوله: «تَابَعَهُ»، فإنه لم يُتَابَعه بل خَالَفَهُ، وقد أزال هذا الإشكال أبو نُعيم في المستخرج ، فقال: «أخرجه البخاري عن محمد عن أبي تميلة وقال: «تَابَعَهُ يونس بن محمد عن فليح، وقال محمد بن الصَّلْت : عن فُليح عن سعيد عن أبي هريرة، وحديث جابر أصح».. وقال البيهقي إنه وقع كذلك في بعض النسخ ، وكأنها رواية حماد بن شاکر عن البخاري، ثم راجعتُ رواية النَّسفي فلم يذكر قوله: «وحديث جابر أصح» فَسَلِمَ من الإشكال...»^(٢)

٧ - تعيين أحد الاحتمالين لفهم المراد من الحديث : فقد أخرج البخاري حديث عائشة قالت: «كان النبي صلى الله عليه وسلم يُكثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ»^(٣) قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: «.. وقع في رواية ابن السكّن عن الفربري: «قال أبو

برقم ٩٨٦.

(١) انظر: الفتح (ج ٢/ص ٤٧٣).

(٢) انظر: الفتح (ج ٢/ص ٤٧٣ - ٤٧٤).

(٣) أخرجه البخاري في الأذان، باب التسيب والدعاء في السجود، برقم ٨١٧.

عبدالله يعني قوله تعالى: «قَسَّبِحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ» الآية ، وفي هذا تعيين أحد الاحتمالين في قوله تعالى: «قَسَّبِحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ» لأنه يحتمل أن يكون المراد بِسَبِّحْ نفس الحمد، لما تضمنه الحمد من معنى التسييح . . . فعلى هذا يكفي في امتثال الأمر الاقتصار على الحمد، ويُحتمل أن يكون المراد قَسَّبِحْ مُتَلَبِّساً بالحمد، فلا يَمْتَثِلُ حتى يَجْمَعُهما وهو الظاهر»^(١) .

٨ - الإشارة إلى أحد الوجوه الثابتة في قراءة الآية: ومن الأمثلة على ذلك : أن البخاري ترجم في الجناز بقوله: «باب موعظة المحدث عند القبر، وقعود أصحابه حوله . . . وقرأ الأعمش: «إلى نصب»^(٢) . . . فأختلف الرواة في ضبط «نصب»، قال الحافظ ابن حجر: «قوله: «وقرأ الأعمش: إلى نصب»، يعني بفتح النون كذا للأكثر وفي رواية أبي ذر بالضم، والأول أصح، وكذا ضبطه الفراء عن الأعمش في كتاب المعاني، وهي قراءة الجمهور، وحكى الطبراني أنه لم يقرأه بالضم إلا الحسن البصري، وقد حكى الفراء عن زيد بن ثابت ذلك»^(٣)

المطلب الثاني

طرق الترجيح بين روايات الجامع الصحيح

لئن كان كثير من أهل العلم عولوا على روايات الجامع الصحيح، في حل ما أشكل من الأسانيد والمتون، فلقد بادروا إلى نقد بعض هذه الروايات، والموازنة بينها بما يقتضيه النظر والتحقيق.

(١) انظر: الفتح (ج ٢/ ص ٩٩ و ٣٠٠).

(٢) انظر : ترجمة رقم ٨٢ من كتاب الجناز.

(٣) انظر: الفتح (ج ٣/ ص ٢٢٦).

ولم تمنع ثقة الناس بهؤلاء الرواة، من أن يتكلم فيهم أهل العلم جرحاً وتعديلاً، بِحَسَبِ أقدارهم في الحفظ، ومنازلهم في الضبط، وفي رواية الكشميهني مثلاً «مواضع كثيرة أصوب من رواية غيره»^(١) كما أنَّ في روايته أوهاماً وتصحيفاً لأسماء الرواة^(٢)، ذلك لأنه «لم يكن من أهل العلم، ولا من الحفاظ، بل كان راوية»^(٣) وأما أبوذر الهروي فهو «من الحفاظ»^(٤)، وروايته «من الروايات المعتمدة»^(٥)، وإن وقع له فيها أوهام، فذلك لا يقدر في جلالته وثبته.

وأما الأصيلي ففي روايته تصحيفاً وأوهاماً^(٦)، ورَبَّماً غلط المستملي غلطاً فاحشاً^(٧).

ويمكن تصنيف مسالك الترجيح بين روايات الجامع الصحيح على هذا النحو:

١ - الترجيح بمناسبة الحديث للترجمة: فقد تختلف صيغ الترجمة بين راوٍ وآخر، فَيُرْجَحُ بينهما بمناسبة الحديث لترجمة أحدهما، ومن هذا الباب ما ذكره الحافظ ابن حجر في قوله: «قوله (باب قصة زمزم وجهل العرب) كذا لأبي ذر ولغيره: (باب جهل العرب) وهو أولى إذ لم يَجْرُ في حديث الباب لزمزم ذكر»^(٨).

- (١) انظر: الفتح (ج ١/ص ١٧).
- (٢) انظر: الفتح (ج ١/ص ٩٦) و(ج ٢/ص ٥٣٩).
- (٣) انظر: الفتح (ج ١/ص ٥٨٥).
- (٤) انظر: الفتح (ج ٢/ص ٤٥٩).
- (٥) انظر: الفتح (ج ٣/ص ٢٦٦).
- (٦) انظر: الفتح (ج ١/ص ١٧٦).
- (٧) انظر: الفتح (ج ٥/ص ٢١٩).
- (٨) انظر: الفتح (ج ٦/ص ٥٥١) ويشير الحافظ ابن حجر إلى حديث ابن عباس قال:

٢ - الترجيح بموافقة الرواية للتلاوة : ومن الأمثلة على ذلك : أن البخاري ترجم في كتاب الاستقراض بقوله : «باب ما يُنهى عن إضاعة المال ، وقول الله تعالى : «والله لا يحب الفساد»^(١) . . . قال الحافظ ابن حجر : «كذا للأكثر ، ووقع في رواية النَّسفي : «إِنَّ الله لا يحب الفساد» ، والأول هو الذي وقع في التلاوة»^(٢)

٣ - الترجيح بموافقة الرواية لما وقع وَصَلَهُ للبخاري في موضع آخر : ومن الأمثلة في ذلك : ما أخرجه البخاري عن عائشة في قصة صفية بنت حَبِيٍّ وقول النبي صلى الله عليه وسلم لها : «أَمَا كُنْتِ طِفْتِ يَوْمَ النَّحْرِ؟ قالت : بلى ، قال : فلا بأس انْفِرِي . . . » قال البخاري عقب هذا الحديث : «وقال مُسَدَّدٌ : قلت : لا «تَابَعَهُ جَرِيرٌ عن منصور في قوله : «لا»^(٣) يقول الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث : « . . . فأما رواية مسدد قَرَوَيْنَاهَا كذلك في مسنده . . . وأما رواية جرير قَوَصَلَهَا المصنف في «باب التمتع والقِرَان» عن عثمان بن أبي شيبة عنه ، وقال فيه : «ماكنتِ طفتِ ليالي قدمنا مكة؟ قلت : لا» ، وهذا يؤيد صحة ما وقع في رواية المستملي حيث وقع عنده : «بلى» موضع «لا»^(٤)

«إذا سركَ أَنْ تُعَلِّمَ جَهْلَ الْعَرَبِ ، فَأَقْرَأْ مَا فَوْقَ الثَّلَاثِينَ وَمِائَةَ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ : «قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ» إِلَى قَوْلِهِ : «قَدْ ضَلُّوا ، وَمَا كَانُوا مَهْتَدِينَ» ، وانظر : أمثلة أخرى في (ج ٣/ص ١٠) .

(١) انظر : ترجمة رقم ١٩ من كتاب الاستقراض .

(٢) انظر : الفتح (ج ٥/ص ٦٨) .

(٣) أخرجه البخاري في الحج ، باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت ، برقم ١٧٦٢ .

(٤) انظر : الفتح (ج ٣/ص ٥٩٠) وانظر أمثلة أخرى في (ج ٢/ص ٤٧٦) و(ج ٤/ص ٢٠٦) .

٤ - الترجيح بمناسبة الترجمة لما بعدها: فقد عقد البخاري ترجمةً بقوله: «باب مَنْ لم يتطوع في السَّفر دُبِر الصلاة»، قال الحافظ ابن حجر: «زاد الحموي في روايته «وقبلها»^(١)» ،

والأرجح رواية الأكثر لما سيأتي في الباب الذي بعده^(٢)»

يشير الحافظ إلى أَنَّ البخاري تَرَجَّمَ على هذا المعنى بقوله: «باب من تطوع في السَّفر في غير دُبِر الصلوات وقبلها...»^(٣) .

٥ - ترجيحُ ما هو محفوظ على غيره: ومن الأمثلة في ذلك : أن البخاري أخرج حديث أم العلاء الأنصارية في قصة موت عثمان بن مظعون وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أما هو ، فقد جاءهُ اليقين ، والله إنني لأرْجُوهُ الخَيْر، والله ما أدري -وأنا رسول الله- ما يُفعل بي^(٤) ..»

ثم قال البخاري: «حدثنا سعيدُ بن عُفَيْر حدثنا اللَّيث ... مثله، وقال نافع بن يزيد عن عُقَيْل : «ما يُفعل به» قال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث : «قوله: «ما يُفعل بي» في رواية الكشميهني : «به» وهو غلطٌ منه، فإن المحفوظ في رواية الليث هذا، ولذلك عَقَّبَه المصنف برواية نافع بن يزيد عن عُقَيْل التي لفظها: «ما يُفعل به» ، وعَلَّقَ منها هذا القَدْر فقط إشارة إلى أن باقي الحديث لم يُختلف فيه»^(٥)

٦ - ترجيح ما ليس فيه تكرار: من ذلك أن البخاري ترجم

(١) انظر: ترجمة رقم ١١ من كتاب تقصير الصلاة.

(٢) انظر : الفتح (ج ٢/ص ٥٧٧)

(٣) انظر: ترجمة رقم ١٢ من كتاب تقصير الصلاة من صحيح البخاري.

(٤) أخرجه البخاري في الجناز ، باب الدخول على الميت بعد الموت ، برقم ١٢٤٣ .

(٥) انظر: الفتح (ج ٢/ص ١١٥).

بقوله: «باب وقت العصر»^(١) ثم ذكر فيه ثمانية أحاديث، لكن في رواية المستملي قبل الحديث السابع تكرار الترجمة بلفظها، قال الحافظ ابن حجر: «وهو خطأ لأنه تكرار بلا فائدة»^(٢).

٧ - الترجيح بموافقة الرواية لما وقع في بعض كتب الحديث:

ومن الأمثلة في ذلك: أن البخاري أخرج حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم قعد على بعيره، وأمسك إنسان بخطامه قال: أي يوم هذا؟ وذكر الحديث..^(٣)

قال الحافظ ابن حجر: «قوله أي يوم هذا؟» سقط من رواية المستملي والحموي السؤال عن الشهر والجواب الذي قبله، قصار هكذا: «أي يوم هذا؟ فسكتنا حتى ظننا أنه سيُسَمَّىه سوى اسمه، قال: «أليس بذئ الحجة؟ وكذا في رواية الأصيلي، وتوجيهه ظاهر، وهو من إطلاق الكل على البعض، ولكن الثابت في الروايات عند مسلم وغيره ما ثبت عن الكشميهني وكريمة»^(٤).

٨ - الترجيح بمناسبة السياق: ومن الأمثلة في ذلك: ما أخرجه البخاري عن جابر بن عبد الله في قصة غزوة سيف البحر وفيها قال جابر: «... فأقمنا بالساحل نصف شهر، فأصابنا جوعٌ شديدٌ، حتى أكلنا

(١) انظر: ترجمة رقم ١٣ من كتاب مواقيت الصلاة.

(٢) انظر: الفتح (ج ٢/ص ٢٨).

(٣) أخرجه البخاري في العلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم رُبَّ مبلغٍ أوعى من سامع، برقم ٦٧.

(٤) انظر: الفتح (ج ١/ص ١٥٨)، ويريد الحافظ ابن حجر ما ثبت في رواية الكشميهني وكريمة: من قول النبي صلى الله عليه وسلم: «فأي شهر هذا؟» فسكت حتى ظننا أنه سيُسَمَّىه، فقال: «أليس بذئ الحجة، قلنا: بلى...».

الخطب " . . فالتقى لنا البحر دابة يقال لها العنبر ، فأكلنا منه نصف شهر ،
 . . فأخذ أبو عبيدة ضِلْعاً من أضلَاعِهِ فَنَصَبَهُ فَعَمَدَ إِلَى أطول رجل مَعَهُ -
 قال سفيان مَرَّةً: ضِلْعاً من أعضائه فَنَصَبَهُ ، وأخذ رجلاً وبغيراً فَمَرَّ تَحْتَهُ
 (٢) . . . »

قال الحافظ ابن حجر في قوله:

«فأخذ أبو عبيدة ضِلْعاً من أضلَاعِهِ» كذا للأكثر ، وللمستملي: «من
 أعضائه»، والأول أصوب لأن في السياق: «قال سفيان مَرَّةً: ضِلْعاً من
 أعضائه قَدَلَّ عَلَى أن الرواية الأولى: «من أضلَاعِهِ»^(٣).

٩ - الترجيح بعدم وجود الزيادة في المستخرجات: من ذلك أن
 البخاري تَرَجَّمَ بقوله: «باب فضل صلاة الفجر»^(٤) لكن وقع في رواية أبي
 ذر بعد هذا زيادة قوله: «والحديث»،

قال الحافظ ابن حجر: «وَوَجَّهَهُ الكرماني بأن العَرَض منه باب كذا،
 وباب الحديث الوارد في فضل صلاة الفجر، قلتُ: ولا يخفى بعده، ولم
 أر هذه الزيادة في شيء من المستخرجات ، ولا عَرَّجَ عليها أحدٌ من
 الشراح، فالظاهر أنها وَهَمٌ»^(٥).

١٠ - الترجيح بموافقة الصحيح في اللغة: من ذلك أن البخاري أخرج
 حديث سعد بن أبي وقاص عن النبي صلى الله عليه وسلم: «إنك لن تُنْفَقَ

(١) الخطب: بفتح المعجمة والموحدة بعدها مهملة هو ورق السلم، وانظر: الفتح (ج٨/ص٧٩).

(٢) أخرجه البخاري في المغازي ، باب غزوة سيف البحر، برقم ٤٣٦١.

(٣) انظر: الفتح (ج٨/ص٨١) وانظر أمثلة أخرى في (ج٣/ص٤).

(٤) انظر ترجمة رقم ٢٦ من كتاب مواقيت الصلاة.

(٥) انظر: الفتح (ج٢/ص٥٣).

نفقةً تُبْتغى بها وَجْهَ الله إلا أُجرت ، حتى ما تجعل في في امرأتك^(١)»
فوقع الخلاف بين الرواة في هذه الجملة الأخيرة، فهناك من رواها
هكذا: «في فم امرأتك» لكن الأكثر على الرواية الأولى، قال القاضي
عياض: «هي أصوب، لأن الأصل حذف الميم بدليل جمعه على أفواه،
وتصغيره على قُوَّيه، قال: وإنما يحسن إثبات الميم عند الأفراد ، وأما عند
الإضافة فلا، إلا في لغة قليلة»^(٢).

١١- الترجيح بموافقة مقتضيات النحو: ففي حديث أسامة بن زيد أن
النبي صلى الله عليه وسلم حيث أفاض من عرفة مآل إلى الشعب...^(٣)
ووقع في رواية أبي الوقت: «حين أفاض» قال العيني في ترجيحها: «وهي
أصوب، لأنه ظرف زمان، وحيث ظرف مكان»^(٤)

١٢- الترجيح بالصيغة الأتم: فقد قال البخاري في الجهاد: «باب قتل
الأسير وقتل الصبر»^(٥) ووقع في رواية الكشميهني «باب قتل الأسير صبراً»
قال الحافظ ابن حجر: «وهي أخصر»^(٦) فأشعر كلام الحافظ أن الصيغة
المطولة أولى بالترجيح.

١٣- الترجيح بكون الحديث مشهوراً برواية الراوي : ومن ذلك : ما
أخرجه البخاري عن أبي هريرة في فضل يوم الجمعة^(٧)، فقد وقع في

(١) أخرجه البخاري في الإيمان ، باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ، برقم ٥٦ .

(٢) انظر: الفتح (ج ١/ص ١٣٧)

(٣) أخرجه البخاري في الحج ، باب النزول بين عرفة وجمع ، برقم ١٦٦٧ .

(٤) انظر : العمدة (ج ١٠/ص ٧) والفتح (ج ٣/ص ٥٢٠) .

(٥) انظر: ترجمة رقم ١٦٩ من كتاب الجهاد من صحيح البخاري .

(٦) انظر: الفتح (ج ٦/ص ١٦٥) .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق ، باب ذكر الملائكة ، برقم ٣٢١١

سنده: «ابن شهاب عن أبي سلمة والأعر عن أبي هريرة». قال الحافظ ابن حجر: «والأعر ، كذا للأكثر بالمعجمة والرأء الثقيلة، ووقع في رواية الكشميهني: «والأعرج»- بالعَيْن المهملة الساكنة وآخره جيم-والأول أرجح، فإنه مشهورٌ من رواية الأعر»^(١).

١٤- الترجيح بكون الرواية مُفيدة فائدة زائدة: من ذلك أن البخاري ساق ستة أحاديث في دخول النبي صلى الله عليه وسلم عام الفتح مكة من كداء، وخروجه من كُداء^(٢)، ووقع في رواية المستملي وحده في آخر الباب: قال أبو عبدالله: كداء وكُداء موضعان» قال الحافظ ابن حجر معلقاً على هذه الرواية: «والمراد بأبي عبدالله المصنف، وهذا تفسير غير مفيد، فمعلومٌ أنهما موضعان بمجرد السِّياق»^(٣).

١٥- الترجيح بكون الترجمة مناسبة للكتاب: ومفهومه أن ترجمة الباب إذا لم تكن مناسبة للكتاب، تترجح رواية مَنْ أسقطها، ومن هذا الباب: ما ذكره الحافظ ابن حجر عند ترجمة ذُكرت في كتاب الكفالة قال: «قوله «باب الدين» كذا للأصلي وكريمة، وسقط الباب وترجمته من رواية أبي ذر وأبي الوقت وسقط الحديث أيضاً من رواية المستملي ، ووقع للنسفي وابن شويه: «باب» بغير ترجمة وبه جزم الإسماعيلي، وأما ابن بطال فذكر هذا الحديث^(٤) في آخر «باب من تكفل عن ميت بدين» وصنيعه أليق ، لأن الحديث لا تعلق له بترجمة جوار أبي بكر^(٥) حتى

(١) انظر: الفتح (ج ٦/ص ٣٠٩) والعمدة (ج ١٥/ص ١٣٣).

(٢) انظر حديث رقم ١٥٧٦ و ١٥٧٧ و ١٥٧٨ و ١٥٧٩ و ١٥٨٠ و ١٥٨١ من كتاب الحج باب من أين يخرج من مكة؟

(٣) انظر: الفتح (ج ٣/ص ٤٣٨)

(٤) يعني حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يُؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين، فيسال هل ترك لِدِينه قضاءً، فإن حدث أنه ترك لدينه وفاء صلى ، وإلا قال للمسلمين: صلوا على صاحبكم...»

يكون منها، ... وأما مَنْ تُرْجَمَ لَهُ: «باب الدّين» فبعيدٌ إذ اللائق بذلك أن يكون في كتاب القرض»^(١).

١٦- الترجيح بحفظ الراوي ومعرفة: من ذلك أن البخاري أخرج حديث أبي جهيم في إثم المارّ بين يدي المصلي وفيه: «لَوْ يَعْلَمُ المارّ بين يدي المصلي ماذا عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه»^(٢).

قال الحافظ ابن حجر: «قوله «ماذا عليه» زاد الكشميهني: «من الإثم» وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في الموطأ بدونها، وقال ابن عبد البر: «لم يُختلف على مالك في شيء منه»، وكذا رواه باقي الستة وأصحاب المسانيد والمستخرجات بدونها، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً، لكن في مصنف ابن أبي شيبة: «يعني من الإثم» فيحتمل أن تكون ذُكرت في أصل البخاري حاشيةً، فَظَنُّهَا الكشميهني أصلاً، لأنه لم يكن من أهل العلم، ولا من الحفاظ، بل كان راوية»^(٣).

وينبغي التنبيه هنا - قبل ختام الحديث عن هذه المرجحات - على أنّه قد تكون الروايتان مختلفتين، ومع ذلك لا ترجح إحداهما على الأخرى، لأنهما معاً «صواب»^(٤) أو لأن كلاً منهما له وَجْهٌ^(٥)، والاحتياط يقتضي عدم الترجيح إلا بمُرجح قوي.

(٥) يشير الحافظ ابن حجر إلى الترجمة التي قبل هذا الباب وهي «باب جوار أبي بكر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعقده».

(١) انظر: الفتح (ج ٤/ص ٤٧٧)

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة باب إثم المارّ بين يدي المصلي، برقم ٥١٠.

(٣) انظر: الفتح (ج ١/ص ٥٨٥).

(٤) انظر: الفتح (ج ١٠/ص ٢٨٦)

(٥) انظر: الفتح (ج ٣/ص ١٦)

كما ينبغي في الترجيح ، تجنب الأوجه المتكلفة، والاعتماد على
صاحب الرواية الموافقة للصواب^(١).

(١) انظر: البحر الذي زخر (لوحه ٣٩).

خاتمة الدراسة ونتائجها

اهتمت هذه الدراسة بالبحث، في روايات الجامع الصحيح للإمام البخاري، والوقوف عند أسباب اختلافها، وأنواع الخلاف الحاصل بينها، كما أنها اهتمت بالبحث في طرق أهل العلم في توجيه اختلاف هذه الروايات، ومسالكهم في الموازنة والترجيح بينها.

وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة من استنتاجات:

- ١ - بيانُ عناية أهل العلم بالحديث، بروايات الجامع الصحيح سَمَاعاً وثَقَلًا ، وتدويناً واتساعاً.
- ٢ - الدَّلَالَةُ على مصادر ورُود روايات الجامع الصَّحِيح، وبيانُ الكتب التي اعتنت بالإشارة إليها ، على أن هذه المصادر أوردت أغلب روايات الجامع الصحيح ، ولم تقتصر على بعضها^(١).
- ٣ - بيانُ أسباب اختلاف روايات الجامع الصحيح، وشرحُ ذلك على نَحْوِ يُشْعِرُ أن الاختلاف كان أمراً ضرورياً، لكنه مع ذلك غيرُ قَادِح في هذه الروايات، لإمكان الجَمْع أو الترجيح بينها.
- ٤ - وَصَفُ الاختلاف الحاصل بين روايات الجامع الصحيح، بأنه في الجُمْلَةِ اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وهذا الحُكْم تابعٌ من استقرار نُصوص هذه الروايات وتحليلها^(٢).
- ٥ - بيان جهود أهل العلم في توجيه اختلاف روايات الجامع الصحيح، والحديث عن كيفية استفادتهم من اختلاف هذه الروايات في شرح

(١) ولذلك لا يصح ما ذهب إليه فؤاد سزكين من أن روايات البخاري قد ضاعت ماعدا رواية الفربري. وانظر: تاريخ التراث العربي (ج ١/ص ١٧٦).

(٢) ولقد غاب هذا المعنى عن فؤاد سزكين ، فادَّعى أن نصوص هذه الروايات بينها اختلاف كبير ، وانظر: تاريخ التراث العربي (ج ١/ص ١٧٦).

الأحاديث.

٦ - استقراء مسالك الترجيح بين روايات الجامع الصحيح، من كتب أهل العلم، على وجهٍ يُمكن مَعَهُ العملُ بجميع الروايات أو بعضها.

وأسأل الله العليّ القدير أن ينفع بهذه الدراسة، وأن يوفقنا لخير العمل، وعمل الخير، وأن يقيّننا موارد الخطأ والزلل، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وَصَلِّ اللّهُمَّ وَسَلِّمْ عَلَى عَبْدِكَ وَنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

